

Distr.: General
15 January 2010
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

اللجنة الاستشارية

الدورة الرابعة

٢٥-٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠

البند ٢ (ب) من جدول الأعمال المؤقت

الطلبات الموجهة إلى اللجنة الاستشارية والناشئة عن قرارات

مجلس حقوق الإنسان: الحق في الغذاء

التمييز في سياق الحق في الغذاء

دراسة من إعداد فريق الصياغة المعني بالحق في الغذاء **

* تأخر تقديم هذه الوثيقة.

** استنسخ المرفق كما ورد وباللغة التي قُدم بها.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٤	١٣-١	أولاً - مقدمة
٧	٥١-١٤	ثانياً - التمييز في سياق الحق في الغذاء
٧	٢٢-١٤	ألف - التمييز فيما يتعلق بالمناطق، والأسواق، والأسعار، والإعانات، والموارد، وخدمات البنية الأساسية
١٠	٣٣-٢٣	باء - التمييز ضد الفلاحين
١٤	٣٥-٣٤	جيم - الحق في الغذاء والفقراء في المناطق الحضرية
١٤	٣٩-٣٦	دال - التمييز ضد المرأة
١٦	٤١-٤٠	هاء - التمييز ضد الأطفال
١٦	٤٧-٤٢	واو - التمييز ضد اللاجئين
١٨	٥١-٤٨	زاي - المجموعات الضعيفة الأخرى
١٩	٦٤-٥٢	ثالثاً - الممارسات الجيدة
١٩	٥٢	ألف - الزراعة الفلاحية، وهوية وشهادات منشأ المنتجات، والمنتجات المحددة الهوية
٢٠	٥٣	باء - أشكال التعاون بما فيها التعاونيات والرباطات ونقابات العمال وتعاونيات المرأة المنتجة/المستهلكة
٢٠	٥٥-٥٤	جيم - التشجيع على الزراعة النظيفة: مكافحة الأغذية السمية والبذور المحورة وراثياً
٢٢	٥٨-٥٦	دال - نظم التعليم والأمن الغذائي، بما في ذلك الوجبات المدرسية وغيرها من نظم مكافحة سوء التغذية والتشجيع على تقديم غذاء صحي
٢٤	٦٢-٥٩	هاء - التمويل المتناهي الصغر المقدم إلى المرأة الفقيرة
٢٥	٦٤-٦٣	واو - الممارسات الجيدة المتعلقة بالفقراء في المناطق الحضرية
٢٦	٨٣-٦٥	رابعاً - سياسات واستراتيجيات مكافحة التمييز
٢٦	٦٧-٦٥	ألف - مسألة الأرض والإصلاح الزراعي
٢٧	٦٩-٦٨	باء - الترويج لأشكال مختلفة من التعاون والتشارك؛ الشبكات الرأسية والأفقية بين المنتجين والمستهلكين
٢٧	٧٥-٧٠	جيم - حقوق الفلاحين

الصفحة	الفقرات	
٢٩	٧٧-٧٦	 دال - الحماية القانونية والاجتماعية للمرأة الريفية
٣٠	٨٣-٧٨	 هاء - الحماية القانونية والاجتماعية لمجموعات ضعيفة أخرى معرضة لخطر الجوع وما يترتب عليه من آثار أخرى على حقوق الإنسان
٣٢	٨٦-٨٤	 الاستنتاجات - خامساً

Annex

Declaration of Rights of Peasants - Women and Men

Document adopted by the Via Campesina International Coordinating Committee
in Seoul, March 2009

Peasants of the World need an International Convention on the Rights of Peasants..... 33

أولاً - مقدمة

١- طلب مجلس حقوق الإنسان، في قراره ١٠/١٢، إلى اللجنة الاستشارية أن تُنجز دراسة بشأن التمييز في سياق الحق في الغذاء، بما يشمل تحديد الممارسات الجيدة في سياسات واستراتيجيات مكافحة التمييز، وأن تقدم تقريراً في هذا الشأن إلى المجلس في دورته الثالثة عشرة.

٢- وقد أنشأت اللجنة الاستشارية، في دورتها الأولى، فريق صياغة معني بالحق في الغذاء يتألف من خوسيه بينغوا كايو، وشينسونغ تشونغ، ولطيف حُسينوف، وجون زيغلر، ومنى ذو الفقار. وفي الدورة الثالثة للجنة الاستشارية، قُدمت ورقتا معلومات أساسية أوليتان، الأولى بعنوان "مأساة الإصابة بمرض النّوما" (الوثيقة A/HRC/AC/3/CRP.3)، والثانية بعنوان "الفلاحون المزارعون والحق في الغذاء: تاريخ من التمييز والاستغلال" (الوثيقة A/HRC/AC/3/CRP.5). واعتمد فريق الصياغة، آخذاً بعين الاعتبار المناقشة التي جرت أثناء دورة اللجنة، إطاراً مفاهيمياً للدراسة قُدم أثناء الجلسة العامة. وأسندت اللجنة الاستشارية في توصيتها ٤/٣ مهمة إعداد الدراسة إلى فريق الصياغة وطلبت منه تقديم تقرير أولي إلى اللجنة في دورتها الرابعة. وهذه الدراسة بشأن التمييز في سياق الحق في الغذاء هي ثمرة لتلك العملية.

٣- ومن الضروري في هذه المقدمة عرض الإطار القانوني الدولي المتعلق بالحق في الغذاء وعدم التمييز.

٤- والحق في الغذاء هو حق من حقوق الإنسان يحمي حق جميع البشر في العيش بكرامة والتحرر من الجوع. وهو محمي بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي. وحسب تعريف اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تعليقها العام رقم ١٢ (١٩٩٩)، فإن إعمال الحق في الغذاء الكافي يتمّ عندما يُتاح مادياً واقتصادياً لكل رجل وامرأة وطفل بمفرده أو مع غيره من الأشخاص، وفي كافة الأوقات، سبيل الحصول على الغذاء الكافي أو وسائل شرائه. واستناداً إلى هذا التعريف، فقد جرى تعريف الحق في الغذاء على النحو التالي:

الحق في الغذاء هو الحق في الحصول بشكل منتظم ودائم ودونما عائق، إما بصورة مباشرة أو بواسطة مشتريات نقدية، على غذاء وافٍ وكافٍ من الناحيتين الكمية والنوعية، يتفق مع التقاليد الثقافية للشعب الذي ينتمي إليه المستهلك ويكفل له حياة بدنية ونفسية، فردية وجماعية، مرضية وكريمة في مأمن من القلق (الفقرة ١٧ من الوثيقة A/HRC/7/5).

٥- والحق في الغذاء هو، قبل كل شيء، حق الشخص في أن يطعم نفسه في كنف الكرامة. وهو يشمل حق المجموعات الضعيفة والمجموعات التي تعاني من التمييز في الحصول على الأرض، ونظم الري الصغيرة والبذور، والائتمانات، والتكنولوجيا، والوصول إلى الأسواق المحلية والإقليمية في المناطق الريفية، والمناطق التقليدية لصيد الأسماك، والتمتع بمستوى دخل كاف، والضمان الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية لتمكين الفرد من العيش بكرامة.

٦- وبموجب القانون الدولي، فإن الحكومات ملزمة باحترام الحق في الغذاء، وحمايته، وإعماله. وهذه المستويات الثلاثة من الالتزامات حدّدتها اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تعليقها العام رقم ١٢، وأقرتها الدول بتوافق الآراء عندما اعتمد مجلس منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة المبادئ التوجيهية المتعلقة بالحق في الغذاء في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

٧- والالتزام باحترام هذا الحق يستوجب ألاّ تتخذ الحكومة أية إجراءات تؤدي إلى حرمان الناس تعسفاً من حقهم هذا. والالتزام بحمايته يستلزم أن تقوم الحكومة بإنفاذ القوانين المناسبة لمنع أطراف ثالثة، بما فيها الأفراد ذوو النفوذ والشركات من انتهاك حق الآخرين في الغذاء. وأخيراً، فإن الالتزام بإعمال هذا الحق (توفير الغذاء وتيسير الحصول عليه) يعني أن على الحكومة اتخاذ خطوات إيجابية لتحديد المجموعات الضعيفة وتنفيذ التدابير الملائمة لضمان حصولها على الغذاء الكافي عن طريق تعزيز قدرتها على إطعام نفسها. وعلى الحكومة توفير ما يكفي من الغذاء لمن لا يستطيع إطعام نفسه لأسباب خارجة عن إرادته باعتبار ذلك حلاً أخيراً.

٨- ومبدأ عدم التمييز هو مبدأ أساسي من مبادئ القانون الدولي. فقد نصت عليه أحكام متطابقة ترد في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ووفقاً للفقرة ٢ من المادة ٢ من هذا العهد الأخير، فإن كل دولة طرف ملزمة بأن تضمن ممارسة الحقوق المنصوص عليها في هذا العهد دون أي تمييز من أي نوع بسبب العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياسياً كان أو غير سياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة، أو النسب، أو غير ذلك من الأسباب.

٩- وعرفت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في تعليقها العام رقم ٢٠ بشأن عدم التمييز في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التمييز بأنه أي تفرقة أو استثناء أو تقييد أو تفضيل، أو غير ذلك من أوجه المعاملة التفاضلية المبنية بشكل مباشر أو غير مباشر على أسباب تمييزية محظورة، بقصد إبطال أو إضعاف الإقرار بالحقوق المنصوص عليها في العهد أو التمتع بها أو ممارستها على قدم المساواة، أو بما يؤدي إلى ذلك (الفقرة ٧).

١٠- وأكدت اللجنة أن الدول الأطراف ملزمة بالقضاء على جميع أشكال التمييز الشكلي والموضوعي. وترى اللجنة أن القضاء على التمييز الشكلي يتطلب ضمان خلو دستور الدولة وقوانينها ووثائق سياساتها من التمييز لأسباب محظورة، إذ ينبغي مثلاً ألا تحرم القوانين النساء من الاستفادة على قدم المساواة مع الرجال من استحقاقات الضمان الاجتماعي على أساس حالتهن الاجتماعية.

١١- والتصدي للتمييز الشكلي وحده لن يكفل المساواة الموضوعية بالمعنى المقصود والمحدد في الفقرة ٢ من المادة ٢. فكثيراً ما يتأثر التمتع الفعلي بالحقوق المنصوص عليها في العهد باتناء الشخص إلى مجموعة تتوفر فيها أسباب التمييز المحظورة. ويتطلب القضاء على التمييز في الواقع العملي إيلاء العناية الكافية لمجموعات الأفراد التي تعاني من تحيز تاريخي أو مستمر بدلاً من مجرد المقارنة بالمعاملة الشكلية التي يتلقاها أفراد في حالات مشابهة. ولذلك السبب، يجب على الدول الأطراف أن تعتمد فوراً التدابير الضرورية للحيلولة دون نشوء الظروف والمواقف التي تسبب التمييز الموضوعي أو التمييز بحكم الأمر الواقع أو تديمهما، ولتخفيف تلك الظروف أو المواقف أو التخلص منها. فضمان المساواة بين جميع الأفراد في الحصول على السكن اللائق والمياه والمرافق الصحية مثلاً يساعد على مكافحة التمييز ضد النساء والفتيات والأشخاص الذين يعيشون في مستوطنات عشوائية وفي المناطق الريفية.

١٢- والالتزام بعدم التمييز بحكم القانون ينطوي أساساً على اعتماد تدابير تشريعية. وفي سياق الحق في الغذاء، فإن هذا الالتزام يُجبر الدول على مراجعة تشريعاتها، وخصوصاً القوانين التي تتناول سبل الحصول على الغذاء، والمساعدة الاجتماعية أو الموارد الإنتاجية، وضمان أن تكون هذه التشريعات خالية من أي حكم تمييزي (انظر التعليق العام رقم ١٢، الفقرة ١٨). والدول مطالبة أيضاً باعتماد قوانين محددة لمكافحة التمييز في ممارسة الحق في الغذاء. والالتزام بعدم التمييز بحكم الأمر الواقع يعني أنه يجب على الدول اتخاذ تدابير إيجابية لضمان التمتع بالحق في الغذاء على قدم المساواة مع الآخرين لمن تعرض تاريخياً للتمييز أو لمن يتعرض له اجتماعياً من أشخاص ومجموعات.

١٣- وتتألف هذه الدراسة بشأن التمييز في سياق الحق في الغذاء من ثلاثة أجزاء رئيسية. ففي الجزء الأول سترد أمثلة على التمييز في سياق الحق في الغذاء، بما في ذلك التمييز من حيث التشريعات، والتفاوتات بين المناطق، والتمييز ضد الفئات الأكثر تهميشاً وضعفاً. وسيركز الجزء الثاني على الممارسات الجيدة التي تتبعها حالياً الدول والجهات الفاعلة الأخرى للتصدي للتمييز والتفاوتات. وأما الجزء الأخير فيتناول السياسات والاستراتيجيات المناهضة للتمييز المتبعة أو التي يمكن اتباعها من أجل التصدي للتمييز.

ثانياً - التمييز في سياق الحق في الغذاء

ألف - التمييز فيما يتعلق بالمناطق، والأسواق، والأسعار، والإعانات، والموارد، وخدمات البنية الأساسية

١ - التفاوتات بين المناطق، وتزايد تهميش الفئات الأكثر ضعفاً

١٤ - لم يتحقق سوى تحسّن طفيف، إن كان هناك أي تحسّن أصلاً، في وضع المناطق الأكثر فقراً في العالم من حيث الحد من الفقر والجوع. وبصورة عامة، سُجِّل قبل اندلاع الأزمة الاقتصادية والغذائية، انخفاض في عدد السكان الذين يعيشون في فقر مدقع - بأقل من ١,٢٥ دولار أمريكي في اليوم على أساس أسعار عام ٢٠٠٥ - في المناطق النامية من ١,٨ مليار في عام ١٩٩٠ إلى ١,٤ مليار عام ٢٠٠٥. وعندما تُصنّف هذه البيانات حسب المناطق، يكشف هذا التطور المشجع عن مؤشرات لا تبعث على التفاؤل. ويُعزى انخفاض عدد الناس الذين يعيشون في حالة فقر مدقع إلى ما حدث في الصين أساساً^(١). ولا يزال أكثر من نصف سكان أفريقيا جنوب الصحراء يعيشون تحت خط الفقر. كما أن ٣٩ في المائة من سكان جنوب آسيا ما زالوا يعيشون في حالة فقر مدقع رغم تحقيق بعض التقدم^(٢).

١٥ - وفي عام ٢٠٠٩، بلغت نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية رقماً قياسياً مخزياً تجاوز ١ مليار نسمة في جميع أنحاء العالم^(٣). ووفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة، فإن منطقة آسيا والمحيط الهادئ تضم أكبر عدد من الجياع في العالم (٦٤٢ مليون نسمة)، تليها أفريقيا جنوب الصحراء (٢٦٤ مليون نسمة). وتُسجّل في هذه المنطقة الأخيرة أكبر نسبة لانتشار نقص التغذية مقارنة بعدد سكانها (٣٢ في المائة)^(٤). وبسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية، شهدت أربع مناطق في العالم زيادات في نسبة نقص التغذية مقارنة بالفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦، وهي أفريقيا جنوب الصحراء، وأوقيانوسيا، وجنوب آسيا (باستثناء الهند) وشرق آسيا^(٥).

١٦ - وإلى جانب الأزمة الغذائية والمالية، ينبغي ألا ننسى الأزمة البيئية. إذ يُنتظر أن يؤثر تغير المناخ في المناطق الأشد فقراً التي تشهد أعلى مستويات الجوع المزمن^(٦). ومن المؤكد أن

(١) البنك الدولي، Global Monitoring Report 2009: a development emergency، الصفحة ١٩.

(٢) إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠٠٩، الصفحتان ٦ و٧.

(٣) منظمة الأغذية والزراعة "عدد الجياع يبلغ ١,٠٢ مليار إنسان"، روما، ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

(٤) انظر: "More people than ever are victims of hunger"، مذكرة معلومات أساسية لمنظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٩.

(٥) إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، المرجع السابق ذكره، ٢٠٠٩.

(٦) منظمة الأغذية والزراعة، "عام ٢٠٥٠: تغيّر المناخ سيُفاقم مِحنة الفقراء"، ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

تغير المناخ وتنمية الوقود الأحيائي سيؤثران في الأمن الغذائي بأبعاده الأربعة المتمثلة في: توافر الإمدادات الغذائية، وسهولة الحصول عليها، واستقرارها، واستخدامها، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا^(٧).

١٧- وهكذا، فإن درجة التفاوتات بين المناطق في العالم وضعف السكان الأشد فقراً في البلدان النامية ستزداد نتيجة لثلاث أزمات مترابطة ألا وهي: الأزمة الغذائية، والأزمة الاقتصادية، والأزمة البيئية.

٢- الأسواق، والأسعار، والموارد، وخدمات البنية الأساسية

١٨- وفقاً لنموذج اقتصاد السوق، يشكل ارتفاع أسعار المواد الغذائية حافزاً للمزارعين، بمن فيهم مزارعو العالم المتقدم، ويؤدي إلى زيادة في الإنتاج. وفي الواقع، فإن إنتاج الحبوب في العالم النامي لم يرتفع، مع ذلك، إلا بنسبة تقل عن ١ في المائة في عام ٢٠٠٨، بل إن الإنتاج قد انخفض في معظم البلدان النامية^(٨).

١٩- وقد أشارت منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية في دراسات حديثة إلى أن الواقع يتحدى نظرية اقتصاد السوق وقاعدة العرض والطلب التي تقوم عليها^(٩). فارتفاع أسعار المنتجات ليس كافياً لكي تبدأ الإمدادات الغذائية في الاتساع. فليس لأصحاب الحيازات الصغيرة الذين يمثلون أغلبية المزارعين في البلدان النامية سوى مشاركة محدودة في السوق. وقد أدت سياسات التكيف الهيكلي وانخفاض الاستثمارات في الزراعة على مدى العقود الأخيرة إلى نقص فرص الحصول على الموارد - المدخلات الزراعية الحديثة والائتمان الزراعي، وضعف التسويق والبنية الأساسية للنقل، واستخدام التكنولوجيا البديلة، ووجود خدمات ومؤسسات غير فعالة في المناطق الريفية، مما يقيد إلى حد كبير مشاركة المزارع الصغيرة في السوق. يُضاف إلى ذلك أنه بينما لا تصل فوائد ارتفاع أسعار المواد الغذائية إلى أصحاب الحيازات الصغيرة الذين يبيعون منتجاتهم في مزارعهم، فإن نتائج ارتفاع تكاليف المدخلات تصل إليهم. والمزارعون التجاريون الكبار في البلدان المتقدمة والبلدان المصدرة للمواد الغذائية هم الذين يجنون ثمار ارتفاع أسعار هذه المواد^(١٠).

(٧) منتدى الخبراء الرفيع المستوى حول "إطعام العالم في عام ٢٠٥٠"، التحديات التي يمثلها تغير المناخ والطاقة الحيوية بالنسبة للأغذية والزراعة، روما ١٢ و١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

(٨) منظمة الأغذية والزراعة، "حالة أسواق السلع الزراعية ٢٠٠٩"، الصفحة ٢٩.

(٩) منظمة الأغذية والزراعة، مرجع سابق، "أسعار الأغذية: المزارعون من أصحاب الحيازات الصغيرة يمكنهم أن يشكّلوا جزءاً من الحل"، ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩.

(١٠) M.D. Anderson, A Question of Governance: To Protect Agribusiness Profits or the Right to Food?, 2009

٣- دور التجارة في المنتجات الزراعية، والإعانات، والشركات الدولية في سياق الحق في الغذاء

٢٠- يتضح يوماً بعد يوم أن نظام التجارة الدولية الحالي يميل لصالح البلدان المتقدمة ويضر بالدول النامية، ولا سيما في قطاع الزراعة. فعلى سبيل المثال، يؤكد تقرير لمشروع التقييم الدولي للمعارف والعلوم والتكنولوجيا الزراعية من أجل التنمية "أن صغار المزارعين والأسر الريفية يتأثرون سلباً بالتجارة في المنتجات الزراعية وأن أفقر البلدان النامية تتكبد خسارة صافية في ظل معظم سيناريوهات تحرير التجارة"^(١١).

٢١- وثمة اتفاق عام على أن الإعانات الممنوحة للمزارعين في البلدان الصناعية تؤدي دوراً هاماً في هذا الصدد. ويُقدَّر أن يكون مبلغ دعم المنتجين في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام ٢٠٠٨ قد وصل إلى ١٨٢ مليار يورو، أي ما يعادل ٢١ في المائة من مجموع الإيرادات الإجمالية للمنتجين الزراعيين في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي^(١٢). وتصل المنتجات الغذائية والزراعية المدعومة إلى أسواق الدول النامية باعتبارها واردات رخيصة لا تستطيع المنتجات المحلية منافستها. ونتيجة لممارسات الإغراق، فإن أصحاب الحيازات الصغيرة يحصلون على دخل وموارد أقل لشراء البذور والأسمدة، وهذا بدوره يؤثر في إنتاجهم الزراعي، ومن ثم في كسب قوتهم. وتسبب الإعانات أيضاً اختلالات قطاعية طويلة الأجل في البلدان النامية. وتوافر المنتجات الرخيصة المدعومة التي يمكن الحصول عليها عن طريق التجارة يؤدي عموماً إلى ثني المستثمرين عن الاستثمار في الزراعة. ومما لا شك فيه أن السنوات الثلاثين الماضية قد شهدت نقصاً شديداً في الاستثمار في القطاع الزراعي في البلدان النامية بسبب وجود تصور متزايد مفاده أن الزراعة قطاع غير مربح^(١٣).

٢٢- وترتبط بالتحديات الخطيرة لحقوق الإنسان التي تفرضها ممارسات الإغراق هيمنة عدد قليل من الشركات عبر الوطنية على السوق. ففي عام ٢٠٠٤، حذر المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء من الهيمنة الكبيرة لعدد قليل من الشركات المتعددة الجنسيات على جميع قطاعات السلسلة الغذائية من إنتاج، وتجارة، وتجهيز، وتسويق، وبيع بالتجزئة (الوثيقة E/CN.4/2004/10). ومن الواضح أن هناك اتجاهًا في أسواق البلدان النامية نحو هيمنة نظام احتكار القلة الذي يلاحظ في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي^(١٤). وينبغي فهم استنتاجات تقرير التقييم الدولي للعلوم والتكنولوجيا الزراعية من أجل التنمية

(١١) IAASTD, Agriculture at a Crossroads, Synthesis Report, 2009, p. 65.

(١٢) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، "Agricultural policies in OECD countries. Monitoring and evaluation"، ٢٠٠٩، الصفحة ٥.

(١٣) الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، المرجع السابق ذكره.

(١٤) J. Wilkinson, 'The Globalization of Agribusiness and Developing World Food Systems', Monthly Review, أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

لعام ٢٠٠٩ في هذا السياق المتسم بزيادة التركيز السوقي. وهذه الاستنتاجات تفيد بأن منتجي الموارد الأولية "لا يحصلون في كثير من الأحيان سوى على جزء يسير من السعر الدولي للسلع التجارية الأساسية، وبالتالي فإن تأثير جهود الحد من الفقر وتحقيق التنمية الريفية عن طريق الاندماج في سلاسل الإمدادات التجارية العالمية كان أدنى بكثير من المستوى الأمثل"^(١٥).

باء - التمييز ضد الفلاحين

٢٣- لا يزال الجوع، شأنه في ذلك شأن الفقر، يمثل، في غالب الأحيان، مشكلة في المناطق الريفية. ومن بين سكان الريف، فإن الفئات التي تعاني على نحو مفرط هي المزارعون، وأصحاب الحيازات الصغيرة، والعمال الذين لا يملكون أرضاً، وصيادو السمك، والصيادون وجامعو الثمار. وقد كشفت فرقة عمل مشروع الألفية للتنمية التابعة للأمم المتحدة والمعنية بالجوع أن ٨٠ في المائة من الجياع في العالم يعيشون في المناطق الريفية^(١٦). وحوالي ٥٠ في المائة من جياع العالم هم من أصحاب الحيازات الصغيرة الذين يعتمدون أساساً أو جزئياً على الزراعة لكسب رزقهم، ولكنهم يفتقرون إلى فرص كافية للحصول على الموارد الإنتاجية مثل الأرض والماء والبذور. وينتمي ٢٠ في المائة من الذين يعانون من الجوع إلى الأسر غير المالكة للأرض التي يعيش أفرادها كمزارعين مستأجرين أو يعملون كعمال زراعيين بأجور بخسة، وغالباً ما يكون عليهم الانتقال من عمل غير آمن وغير رسمي إلى عمل آخر مثيل له. ويعيش جزء آخر تبلغ نسبته ١٠ في المائة من جياع العالم عن طريق ممارسة أنشطة صيد الأسماك التقليدي والصيد البري والرعي في المجتمعات الريفية.

١- الفلاحون من أصحاب الحيازات الصغيرة، والمنتجون الريفيون، والمواد السُمّية، والأسمدة، والبذور المعدلة وراثياً

٢٤- يعيش حوالي ٥٠ في المائة من جياع العالم على قطع صغيرة من الأراضي وينتجون محاصيل لتأمين معيشة الكفاف أو لبيعها في الأسواق المحلية. ويواجه الكثير منهم مشاكل لأنهم يعيشون في مناطق نائية أو في أراض هامشية معرضة للجفاف والكوارث الطبيعية، في حين أن الأراضي الجيدة الخصبة عادة ما تتركز في أيدي أصحاب الأراضي الأكثر ثراء. فمعظم الأراضي الخصبة في وسط غواتيمالا، على سبيل المثال، هي جزء من مزارع شاسعة، في حين أن غالبية أصحاب الحيازات الصغيرة من المزارعين والسكان الأصليين يزرعون المناطق الشديدة الانحدار من المناطق الجبلية (انظر الوثيقة E/CN.4/2006/44/Add.1). وينطبق

(١٥) IAASTD, op.cit, 2009, pp. 65-66.

(١٦) United Nations Millennium Project Task Force on Hunger, "Halving hunger, it can be done", UNDP, 2005.

الشيء نفسه على بلدان أخرى مثل بوليفيا (انظر الوثيقة A/HRC/7/5/Add.2) وإثيوبيا (انظر الوثيقة E/CN.4/2005/47/Add.1).

٢٥- وإلى جانب الأرض، يحتاج الفلاحون إلى البذور من أجل ضمان أمنهم الغذائي. وقد كان الفلاحون إلى وقت قريب أحراراً في استخدام البذور لغرسها من جديد، أو بيعها، أو تبادلها. ولكن هذه الحرية أصبحت مهددة الآن من قبل بعض الشركات عبر الوطنية التي تسيطر على سوق البذور والتي تملك براءات الاختراع فيما يتعلق بالبذور المحسنة أو المعدلة وراثياً (انظر الوثيقة A/64/170). ويتركز ثلث السوق العالمية للبذور برمتها في أيدي ١٠ شركات فقط منها أفنتيس، ومونسانتو، وبيونير وسينجيتا. وتستحوذ شركة مونسانتو وحدها على ٩٠ في المائة من السوق العالمية للبذور المعدلة وراثياً.

٢٦- والجزء الآخر من جياح العالم الذين تبلغ نسبتهم ٢٠ في المائة ليسوا من صغار المزارعين ولكن من السكان غير المالكين للأرض. ويعمل معظم هؤلاء الناس كمزارعين مستأجرين أو عمال زراعيين. وعادة ما يكون على المزارعين المستأجرين دفع إيجارات مرتفعة وليس هناك ما يضمن لهم استغلال الأرض من موسم إلى آخر. وعادة ما يشتغل العمال الزراعيون بأجور متدنية للغاية لا تكفي لإطعام عائلاتهم وغالباً ما يكون عليهم الانتقال من عمل غير آمن وغير رسمي إلى عمل آخر مثير له^(١٧). وهذا هو الحال على سبيل المثال في بنغلاديش (انظر الوثيقة E/CN.4/2004/10/Add.1)، وغواتيمالا (انظر الوثيقة E/CN.4/2006/44/Add.1). وفي البلدان التي يكون فيها ضعف الناس الذين لا يملكون أرضاً مقترناً بالممارسات التمييزية، بما في ذلك الممارسات التمييزية ضد الطبقات المصنفة أو السكان الأصليين، لا يزال الكثيرون مجبرين على العمل في ظروف إقطاعية شبيهة بظروف العبودية أو استعباد المدين.

٢- الفلاحون وإنتاج المحصول الواحد

٢٧- لقد فرضت النخب السياسية والاقتصادية، على نطاق واسع منذ حقبة الاستعمار، إنتاج المحصول الواحد على سكان المناطق الريفية المحلية، وهي عملية استمرت إلى ما بعد الاستقلال باسم السياسات الليبرالية الجديدة للتجارة الحرة. وبدلاً من أن تعود هذه العملية بالفائدة على صغار الفلاحين، فإنها تخدم الزراعة التي تعتمد كثيراً على استخدام الآلات وتخدم مصالح الشركات عبر الوطنية. وهذا يعني، بالنسبة لبلدان كثيرة، زيادة الاعتماد على الأسواق الدولية، الأمر الذي يؤثر سلباً في معيشة سكان الريف عندما تنخفض الأسعار. وهذا ما حدث في إثيوبيا، على سبيل المثال، عندما انخفضت أسعار البن (انظر الوثيقة E/CN.4/2005/47/Add.1).

(١٧) الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، "تقرير الفقر الريفي ٢٠٠١: تحديات القضاء على الفقر الريفي"، مطبعة جامعة أكسفورد، ٢٠٠١.

٢٨- وفي القرون الماضية، كثيراً ما كان فرض إنتاج محصول واحد على الفلاحين المحليين مصحوباً بمصادرة الأراضي، والإخلاء القسري، والتشريد القسري لسكان الريف. ففي البرازيل مثلاً، يعود التركيز الكبير للأراضي في العقارات الكبيرة لأصحاب الأراضي الأغنياء، أو ما يسمى "latifundios"، إلى حقبة الاستعمار أساساً وإلى كون مسألة أن الزراعة الموجهة نحو التصدير لم تسمح، في عهد أقرب، بإجراء الإصلاح الزراعي الذي يدعو إلى إعادة توزيع الأراضي.

٢٩- وفي السنوات الأخيرة، أضافت ظاهرة "الاستيلاء على الأرض على الصعيد العالمي" بعداً جديداً لهذه المخاوف، إذ ثمة احتمال أن تنطوي هذه الظاهرة على درجة غير مسبقة من مصادرة الأراضي والإخلاء القسري والتشريد. ونظراً إلى تزايد إنتاج الوقود الأحفوري منذ عام ٢٠٠٣ واندلاع الأزمة الغذائية العالمية في عام ٢٠٠٨، فإن عودة ظهور استراتيجية المستثمرين الأجانب - حكومات وشركات - المتمثلة في شراء الأراضي المنتجة أو استئجارها بموجب عقود إيجار طويلة الأجل في بلدان أخرى قد تؤثر سلباً في المزارعين المحليين إذا بيعت الأرض التي يستخدمها صغار المزارعين أو تم تأجيرها للمستثمرين الأجانب. وتتمثل الحالة الأبرز هنا في الصفقة بين شركة دايو الكورية وحكومة مدغشقر بخصوص عقد إيجار لما مساحته ١,٣ مليون هكتار من الأراضي، أي ثلث الأراضي الصالحة للزراعة في ذلك البلد. وعندما أعلن عن هذه الصفقة، نُظمت مظاهرات حاشدة في البلاد وأُطيح بالرئيس في آذار/مارس ٢٠٠٨. وتشهد العديد من البلدان الأخرى الظاهرة نفسها حيث بلغ عدد صفقات الأراضي ١٨٠ صفقة وصلت إلى مراحل مختلفة من المفاوضات^(١٨). وتفيد التقديرات أنه منذ عام ٢٠٠٤ خُصص لهذه الأغراض ما مجموعه ٢,٥ مليون هكتار من الأراضي في خمسة من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء وحدها^(١٩). وتشير التقديرات إلى أن جمهورية كوريا الجنوبية، على سبيل المثال، قد عقدت صفقات أراض بمساحة ٦٩٠ ٠٠٠ هكتار وأن دولة الإمارات العربية المتحدة قد أبرمت صفقات تشمل مساحات قدرها ٤٠٠ ٠٠٠ هكتار في السودان، كما تشير إلى أن مجموعة من المستثمرين السعوديين ينفقون ١٠٠ مليون دولار في إثيوبيا لزراعة القمح والشعير والأرز على أرض استأجروها من الحكومة^(٢٠). ومثل هذه الممارسات، التي لم تصل إلى مستوى مماثل إلا أثناء الحقبة

(١٨) C. Smaller and H. Mann, *A Thirst for Distant Lands: Foreign investment in agricultural land and water*, ٢٠٠٩.

(١٩) L. Cotula, S. Vermeulen, R. Leonard and J. Keeley, *Land grab or development opportunity? Agricultural investment and international land deals in Africa*, ٢٠٠٩.

(٢٠) The Economist, 21 May 2009, "Outsourcing's third wave. Rich food importers are acquiring vast tracts of poor countries' farmland. Is this beneficial foreign investment or neocolonialism?" أيار/مايو ٢٠٠٩.

الاستعمارية، لا يمكن إلا أن تزيد من التمييز ضد الفلاحين المحليين ومن انتهاك حقهم في الغذاء.

٣- الأشخاص الذين يعيشون من ممارسة أنشطة صيد الأسماك التقليدي والصيد البري والرعي

٣٠- يعيش حوالي ١٠ في المائة من الجياع في العالم من ممارسة أنشطة صيد الأسماك والصيد البري والرعي. وفي كثير من البلدان، تهدد المنافسة على الموارد الإنتاجية طريقة العيش التقليدية لهؤلاء الناس وسبل معيشتهم، مما يؤدي إلى زيادة الجوع وسوء التغذية.

٣١- وتواجه مجتمعات مربي الأسماك التي اعتادت العيش عن طريق الوصول إلى المناطق المحلية لصيد الأسماك (سواء في البحيرات أو الأنهار أو السواحل) مسألة تبعث على القلق، ألا وهي التحول نحو التصنيع والخصخصة وتوجيه الإنتاج السمكي نحو التصدير. وينقسم الإنتاج السمكي إلى نوعين: أسماك طليقة يتم صيدها من البحار أو المياه الداخلية (مصائد الأسماك) وأسماك مستزرعة في البحار أو في المياه الداخلية (تربية الأحياء المائية). وكلاهما يسير نحو التصنيع والخصخصة والتوجه نحو التصدير، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى حرمان السكان المحليين من حقوقهم التقليدية في الوصول إلى الموارد السمكية.

٣٢- كما أن الأشخاص الذين يعيشون من ممارسة أنشطة الصيد في الغابات والمناطق الجبلية يعانون أيضاً من تهديد متزايد في أنحاء عديدة من العالم. فلم يعد بمقدور الكثير منهم الوصول إلى موارد العيش التقليدية المتمثلة في الغابات والموارد الغذائية نظراً لإنشاء محميات من الغابات أو بسبب مشاريع التنمية مثل السدود، ومحطات توليد الطاقة، ومناجم الفحم، والصناعات المعدنية. ويظل الكثيرون منهم محرومين من الحصول على الغذاء أو على الخدمات الحكومية. ففي الهند مثلاً حيث تشير التقديرات إلى أن مشاريع إنشاء السدود وحدها تسببت في تشريد نحو ٣٠ مليون شخص فقدوا أراضيهم ومصادر رزقهم، حيث يمثل أبناء القبائل ما يتراوح بين ٤٠ و ٥٠ في المائة من المشردين ويعيش معظمهم من ممارسة أنشطة الصيد البري رغم أنهم لا يشكلون سوى نسبة ٨ في المائة من السكان (انظر الوثيقة (E/CN.4/2006/44/Add.2).

٣٣- وأخيراً، تتزايد أيضاً التزاعات على الأراضي والمياه بين الرعاة ومزارعي المحاصيل. وقد انتفت أوجه التكامل بين الرعاة والمزارعين في كثير من البلدان، لأن المزارعين يرعون حيواناتهم الصغيرة في أراضيهم وأصبحوا أقل استعداداً للسماح للرعاة برعي قطعانهم في الحقول بعد الحصاد. وهذا هو الحال مثلاً في إثيوبيا (انظر الوثيقة (E/CN.4/2005/47/Add.1) والنيجر (انظر الوثيقة (E/CN.4/2002/58/Add.1).

جيم - الحق في الغذاء والفقراء في المناطق الحضرية

٣٤ - إذا كان حجم السكان في المناطق الحضرية في ارتفاع مستمر، فإن العدد المطلق للفقراء والأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في هذه المناطق هو في تزايد مستمر أيضاً. وتظهر الاختلافات بين المناطق الحضرية مستويات التفاوت وسوء التغذية ولا تظهر معديلاً متوسطاً يقدم تقديراً موحداً لنسبة الفقر^(٢١). وقد أظهرت الاتجاهات الأخيرة أن درجة اعتماد الفقراء الذين يعيشون في المناطق الحضرية على الدخل النقدي تزداد مع نقص الاعتماد على الموارد الطبيعية المحيطة بهم^(٢٢). ومن المهم بمكان توفير فرص الحصول على الموارد المنتجة للأغذية، والوصول إلى وسائل صحية لحيازة المواد الغذائية الأساسية وتنميتها، واستهلاكها لكي يتمكن المحرومون من تأمين غذائهم بأنفسهم.

٣٥ - ولا تزال البلدان تظن أن الأمن الغذائي يعادل نقص الأغذية. فالدول الأفريقية، على سبيل المثال، لا تزال تنفق قسماً كبيراً من الموارد على تلبية احتياجات الفقراء في المناطق الحضرية بدلا من الاستثمار في القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة وتوليد العمالة في القطاعات غير الزراعية وفي المناطق الحضرية^(٢٣). ولا ينبغي فصل السعي لتأمين المنافع الاجتماعية عن إدارة النفقات العامة. ويضاف إلى ذلك أنه إذا كانت المعونة الغذائية التي توفرها الحكومة عبر شبكات الأمان الاجتماعي توزع عادة بصورة متساوية على الأسر التي تصل إلى خط معين من الفقر، فإنها لا تعالج التمييز الناجم عن أوجه عدم المساواة داخل الأسر. وأخيراً، أظهرت الأزمة الغذائية الأخيرة التي أثرت على نحو مفرط في فقراء المناطق الحضرية الحاجة إلى تفادي التأثير السلبي في الإنتاج المحلي وأسعار الاستهلاك للمعونة الغذائية المستوردة عن طريق تقليص الاعتماد على هذه الأخيرة، وتوفير آلية لإدارة تقلبات الأسعار، وتشجيع أخذ المحاصيل من مناطق الفائض وتوزيعها على مناطق العجز.

دال - التمييز ضد المرأة

٣٦ - إن التداخل بين حقوق المرأة والحق في الغذاء يتيح إلقاء نظرة عامة مفيدة على عدد من الأبعاد المترابطة للتمييز ضد المرأة من حيث الحصول على الأراضي، والملكية، والأسواق، وهي أبعاد ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالحصول على التعليم، والعمالة، والرعاية الصحية، والمشاركة السياسية. وتزرع النساء، على الصعيد العالمي، أكثر من ٥٠ في المائة من مجموع المحاصيل

(٢١) انظر: M. T. Ruel et al., "Urban challenges to nutrition security: a review of food security, health and care in the cities", Food Consumption and Nutrition discussion paper No. 51, IFPRI, 1998.

(٢٢) L. Haddad, "Are urban poverty and undernutrition growing? Some newly assembled evidence", 27 World Development 11 (1999).

(٢٣) S. Fan et al., "Investing in African agriculture to halve poverty by 2015", ReSAKSS Working Paper No. 25.

المزروعة^(٢٤). ومع ذلك فإن النساء ٧٠ في المائة من الجياع في العالم ويعانين بصورة مفرطة من سوء التغذية، والفقر، وانعدام الأمن الغذائي. والحكومات لا تفي بالتزاماتها الدولية المتمثلة في حماية المرأة من التمييز، حيث إن الفجوة بين المساواة بحكم القانون والتميز بحكم الأمر الواقع لا تزال قائمة وتقاوم التغيير.

١- المرأة الريفية، وسبل الحصول على الأراضي، والإنتاج، والأسواق

٣٧- يكتسي تمكن المرأة من الوصول إلى تملك الأراضي أو العقارات والتحكم فيها أهمية بالغة في تعزيز أمنها وسبل عيشها. ومن المهم إدراك العوامل المتعددة - القوانين، والإرث، والحالة الزوجية، وسياسات الإصلاح الزراعي - التي تعيق وصول المرأة إلى الأرض على قدم المساواة، وطريقة تأثير هذه العوامل في النساء، لكونهن نساء، وذلك على مستوى الأفراد والمجتمعات المحلية والأمة^(٢٥). ومع أن النساء يمثلن الغالبية العظمى من القوة العاملة الزراعية وينتجن معظم الإنتاج الزراعي، فإن التقديرات تشير إلى نسبة وصولهن إلى الأراضي أو تحكمهن فيها لا تزيد عن ٥ في المائة على الصعيد العالمي^(٢٦).

٣٨- وتواصل الأسر الريفية حيازة الأراضي عبر قوانين الإرث التي تنطلق من نظم القانون العرفي التي تقوم حالياً على أساس إعادة تأكيد عدم المساواة في وصول المرأة إلى الأراضي والتحكم فيها. وبما أن الأرض تنتقل عبر الأزواج، أو الآباء، أو الأخوة، أو الأبناء، فإن التفاوض بشأن حقوق المرأة في الأرض يجري في إطار علاقات قوة غير متكافئة ولا تُعتبر هذه الحقوق حقوقاً عامة. وهذا الأمر يؤكد أهمية الإصلاح القانوني والثقافي لإعادة التوازن في علاقات السلطة داخل الأسرة.

٢- المرأة وفرص الحصول على التعليم، والعمالة، والرعاية الصحية

٣٩- تعاني المرأة الريفية من أدنى مستويات الالتحاق بالمدرسة في العالم ومن أعلى معدلات الأمية في جميع المناطق النامية. ويبلغ عدد النساء اللاتي يعانين من سوء التغذية ضعف عدد الرجال الذين يعانون من هذه المشكلة، فيما يناهز عدد الفتيات المعرضين للموت من جراء سوء التغذية ضعف عدد الفتيان المعرضين للموت لهذا السبب. وتبرز كثير من الدراسات التكاليف الاجتماعية لافتقار المرأة الريفية إلى التعليم وامتلاك الأصول. وترتبط هذه التكاليف مباشرة بارتفاع معدلات سوء التغذية، ووفيات الرضع، وحالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في بعض البلدان. وهناك أيضاً تكاليف اقتصادية مرتفعة وهي:

(٢٤) www.globalissues.org/article/166/womens-rights#LackofProgress

(٢٥) منظمة الأغذية والزراعة، قضايا الجنسين في مجال نظم حيازة الأراضي، "المشاركة رفيعة المستوى المعنية بالمرأة الريفية والمعلومات"، روما، ٤-٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.

(٢٦) www.uneca.org/adfvi/documents/ConceptnoteSecuringWomenAccess-to-land.pdf

هدر رأس المال البشري وانخفاض إنتاجية العمل اللذان يضيقان الخناق على التنمية الريفية والتقدم في مجال الزراعة، ويهددان في نهاية المطاف الأمن الغذائي. والتمييز ضد المرأة في سياق الحق في الغذاء الكافي هو ذروة جميع الجوانب الأخرى من التمييز التي تعيق حقوق المرأة في المساواة والتمكين.

هاء - التمييز ضد الأطفال

٤٠ - تحدد اتفاقية حقوق الطفل، إلى جانب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إطار الحماية الدولية للأطفال ورعايتهم. وبما أن الغذاء والصحة والرعاية هي ثلاثة شروط لتحقيق الأمن الغذائي، فإن الاتفاقية تتضمن أحكاماً تحمي الحق في التغذية. ومع ذلك، يبقى الواقع قائماً. ففي عام ٢٠٠٨، توفي ما مجموعه ٨,٨ مليون طفل في جميع أنحاء العالم قبل بلوغهم سن الخامسة^(٢٧). ويُعزى أكثر من ثلث وفيات الأطفال في جميع أنحاء العالم إلى سوء التغذية.

٤١ - ويتأثر الأمن الغذائي للطفل سلباً في الحالات التي تتركز فيها حصص غير متكافئة من الموارد والممتلكات في أيدي أفراد وجماعات أقوى. وهذا الوضع يزيد تفاقمًا بسبب عدم وجود نظم فعالة تقوم الحكومات في إطارها برصد حقوق الملكية والمعاينة على انتهاكها وتأمين الموارد المستدامة، وبسبب ممارسة الضغوط ومنح الحوافز للبحث على الخصخصة، ووجود مؤسسات عرفية قائمة على القرابة تفتقر إلى آليات فعالة لدعم مصالح الفئات والأفراد الأكثر ضعفاً، ولا سيما الأطفال.

واو - التمييز ضد اللاجئين

١ - سوء التغذية في مخيمات اللاجئين

٤٢ - تواجه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي (هو الذي يضمن الحصول على الغذاء في المخيمات) مشكلة عويصة ألا وهي نقص الإمكانات المالية لتأمين الغذاء الكافي للاجئين والمشردين داخلياً. وتبذل أوروبا والولايات المتحدة وغيرها من الدول المتقدمة جهوداً كبيرة لتقديم المساعدة والمعونة الغذائية في حالات الطوارئ. بيد أنه رغم الالتزام الثابت لبرنامج الأغذية العالمي، فهناك أوجه قصور خطيرة في تمويل بعض برامج الطارئة، مما يهدد حياة الملايين من الناس في أفريقيا.

٤٣ - وهذه المشكلة ليست بأي حال من الأحوال بالشيء الجديد (انظر الوثيقة A/HRC/4/30 والوثيقة A/HRC/7/5). ففي عام ٢٠٠٦، اضطر برنامج الأغذية العالمي إلى

(٢٧) www.childinfo.org/mortality.html

تقليص الحصص الغذائية الموجهة إلى ٤,٣ مليون شخص في أفريقيا جنوب الصحراء. ولكن الوضع زاد سوءاً بشكل كبير بسبب الارتفاع الحاد في أسعار السلع الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية: الأرز، والذرة، والقمح على وجه الخصوص. وفي بعض المخيمات التي تديرها المفوضية، يعاني أكثر من ٨٠ في المائة من مجموع الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٠ سنوات من فقر الدم، ولا يستطيعون متابعة البرامج المدرسية للمفوضية.

٢- اللاجئون بسبب الجوع

٤٤- عبّر ملايين الأشخاص في العقود الأخيرة الحدود الدولية وحاول بعضهم، ولا سيما من يعيشون في أفريقيا جنوب الصحراء، الوصول إلى البلدان المتقدمة هرباً من الجوع المستشري (انظر الوثيقة A/HRC/7/5). وتحتجز السلطات الإسبانية كل عام آلاف الأشخاص الذين يصلون إلى جزر الكناري بعد رحلة محفوفة بالمخاطر في عرض البحر في قوارب صيد مفتوحة ومكتظة. ويصل الكثير منهم في ظروف مزرية، غير قادرين على المشي أو الوقوف من شدة الوهن ويعانون من نقص التغذية المزمن. وقد ظل عدد اللاجئين بسبب الجوع يتزايد في الأعوام الأخيرة، ويتواصل تجاهل هذا الوضع. وكما قال ماركو نيسكالو، الأمين العام للاتحاد الدولي للصليب الأحمر، لصحيفة تريبيون دو جنيف في عددها الصادر في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، فإن هذه الأزمة "تقابل بتجاهل تام: ذلك أن أحداً لا يهبُ لمساعدة هؤلاء اليائسين، بل لا توجد أي منظمة تقوم حتى بتجميع الإحصاءات لتسجل هذه المأساة اليومية".

٤٥- وترفض البلدان الأخرى استقبال معظم الأشخاص الهاربين من الجوع وحمايتهم لأنهم لا تتوفر فيهم شروط طالي اللجوء بالمعنى التقليدي والقانوني. ويُحتجز أغلبهم ويودعون في مراكز معالجة طلبات ملتمسي اللجوء أو مراكز الاحتجاز قبل أن يُعادوا بالقوة إلى بلدانهم الأصلية. ويبدو أن الحكومات الأوروبية تعتقد أنه يمكن معالجة مأساة الهجرة بوصفها مشكلاً يعالجه الجيش والشرطة. وقد شكّلت وكالة تسمى فرونتيكس "FRONTEX" لديها زوارق للدوريات وطائرات ومروحيات من إسبانيا وإيطاليا وفنلندا والبرتغال وتعمل على طول حدود موريتانيا والسنغال والرأس الأخضر لاعتراض سبيل قوارب المهاجرين وإجبارهم على العودة فوراً إلى الشاطئ.

٤٦- إلّا أن اللاجئين بسبب الجوع ليسوا مهاجرين. فحركتهم لا تكون طوعية بل هي بسبب حالات الضرورة (A/62/289). فهم يجبرون على الفرار. وخصوصاً عندما تنفشي الجاعة في بلد بأسره أو منطقة بأسرها (مثل المجاعة التي شهدتها عام ٢٠٠٥ منطقة الساحل في أفريقيا جنوب الصحراء)، لا يكون هناك خيار أمام اللاجئين بسبب الجوع إلا الفرار عبر الحدود الدولية. فالجوع يهدد مباشرة حياتهم وحياة أفراد أسرهم. ولذلك ينبغي حمايتهم لا رفضهم.

٤٧- وفيما يتعلق بحالي الجوع والمجاعة، ليس من الصعب النظر إليهما بموضوعية واعتبارهما حالتين من حالات الضرورة. فكل من برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) يصدر تقارير منتظمة تحدد المناطق التي تعاني من حالات طوارئ غذائية مزمنة بل تحدد أيضاً عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية بمستويات حادة أو مزمنة. ولذلك بالإمكان تحديد مَنْ الذي يفر بسبب الجوع والمجاعة وَمَنْ الذي يفر لأسباب أخرى، والسماح بحماية اللاجئين بسبب الجوع من خلال الاعتراف بأن من حقهم التماس اللجوء ومن حقهم تلقي الحماية كلاجئين مؤقتين. وقد أقرت الجمعية العامة بضرورة تعزيز حماية مَنْ أُكْرِهوا على مغادرة بيوتهم وأرضهم بسبب الجوع، وذلك في قرارها ١٦٤/٦٢ المتعلق بالحق في الغذاء.

زاي - المجموعات الضعيفة الأخرى

١- السكان الأصليون

٤٨- يواجه السكان الأصليون الاستبعاد والتمييز اللذين يؤثران على حقهم في الغذاء. وتتألف الشعوب الأصلية من زهاء ٥.٠٠٠ شعب مختلف ونحو ٣٥٠ مليون فرد، تعيش أغليبتهم العظمى في البلدان النامية. ومن المفهوم منذ أمد طويل أن الشعوب الأصلية هي من بين الفئات الأكثر تعرضاً للفقر والجوع وسوء التغذية بسبب عمليات تاريخية طويلة من الاستعمار والاستغلال والاستبعاد السياسي والاقتصادي. فمثلاً في غواتيمالا التي يعاني فيها من توقف النمو نصف مجموع الأطفال دون سن الخامسة، تكون معدلات سوء التغذية أعلى بكثير في صفوف أطفال السكان الأصليين، حيث إن نسبة ٧٠ في المائة منهم يعانون من توقف عن النمو بالمقارنة مع نسبة ٣٦ في المائة من أطفال المجموعات الأخرى (E/CN.4/2006/44/Add.1).

٤٩- وغالباً ما يعتمد تمتع السكان الأصليين بالحق في الغذاء اعتماداً وثيقاً على قدرتهم على الوصول إلى أراضيهم وإلى الموارد الطبيعية الأخرى في الأقاليم التي يوجدون فيها والتحكم بها. فكون السكان الأصليين يحرّمون في أحيان كثيرة جداً من حقهم في الغذاء، وهو أمر يتعلق إلى حد كبير بطريقة معيشتهم التقليدية، يُفسّر لماذا يعرب عدد من منظمات السكان الأصليين عن قلق بالغ إزاء العقبات والتحديات التي تواجهها مجتمعاتهم في التمتع الكامل بهذا الحق. وكما جاء في إعلان آيتلان، الصادر عن المشاورة العالمية الأولى للشعوب الأصلية بشأن الحق في الغذاء، المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠٠٢، فإنه في غواتيمالا:

لا يُعتبر إنكار حق الشعوب الأصلية في الغذاء مجرد إنكار لبقائنا المادي فحسب، بل إنه أيضاً إنكار لنظامنا الاجتماعي وثقافتنا وتقاليدنا ولغتنا وقيمنا الروحية وسيادتنا وهويتنا بأكملها؛ وإنه إنكار لوجودنا الجماعي كشعوب أصلية.

٢- الأقليات

٥٠- يمكن تفسير الجوع وسوء التغذية إلى حد كبير على أنهما نابعان من عدم التكافؤ في علاقات القوة الذي يؤدي بصورة منتظمة إلى حرمان الأقليات. وكما قالت سيلفي برونيل:

إن الأقليات (السياسية أو الإثنية أو الدينية) كانت، منذ الأزل وعبر تاريخ الجنس البشري، أول من يعاني من الجوع، وهي، مثل جميع الفئات السكانية التي هي ضحية الانتماء إلى ما يُعتبر شريحة اجتماعية دونية، تجد أنفسها في أدنى درجات السلم الاجتماعي^(٢٨).

٥١- وإضافة إلى المجموعات التي تم وصفها أعلاه باعتبارها أكثر المجموعات تعرضاً للجوع وسوء التغذية، تشمل الأقليات الأخرى الجماعات القبلية في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا والداليتز في الهند (انظر E/CN.4/2006/44/Add.2) ونيبال^(٢٩). وعديمي الجنسية، واللاجئين والمشردين في جميع القارات^(٣٠).

ثالثاً - الممارسات الجيدة

ألف - الزراعة الفلاحية، وهوية وشهادات منشأ المنتجات، والمنتجات المحددة الهوية

٥٢- إن عملية مكافحة الجوع على نطاق العالم قد حشدت جهود جهات فاعلة مختلفة. فحركة الفلاحين العالمية "La Via Campesina" تدافع عن حقوق الفلاحين والمرأة الريفية من خلال "تعزيز تكافؤ الفرص للجنسين والعدالة الاجتماعية في العلاقات الاقتصادية؛ والمحافظة على الأرض، والمياه، والبذور، وغيرها من الموارد؛ والسيادة الغذائية؛ والإنتاج الزراعي المستدام المستند إلى مشاريع إنتاج صغيرة ومتوسطة الحجم"^(٣١). وتقوم هيئات قانونية مثل محكمة الشعوب الدائمة المعنية بالحق في الغذاء وسيادة القانون في آسيا بالتحقيق في حماية الحق في الغذاء والحق في الماء^(٣٢). ويقوم محفل آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة والقانون والتنمية بحشد النساء لمقاومة "تحكم الشركات في الغذاء والزراعة وحياة المرأة

(٢٨) S. Brunel, "La Faim dans le monde ; comprendre pour agir", 1999, p. 11

(٢٩) E/C.12/NPL/CO/2، الفقرة ٢٢.

(٣٠) S. Brunel, "Nourrir le monde. Vaincre la faim", 2009

(٣١) La Via Campesina, "The International Peasant's Voice," متاح على الموقع الشبكي www.viacampesina.org

(٣٢) انظر الموقع الشبكي www.foodjustice.net/about

ومجتمعاتها^(٣٣). وفي بوركينافاسو، تقوم منظمة Welthungerhilfe ومنظمة الفلاحين Zood Noma بتعليم الفلاحين تقنيات الفلاحة والزراعة. كما تعمل مع التعاونيات المصرفية لضمان وصول الفلاحين إلى الائتمانات الصغيرة، ولا سيما لمزاولة أنشطة مدرة للدخل والحصول على الغذاء خلال المواسم الجافة^(٣٤).

باء - أشكال التعاون بما فيها التعاونيات والروابط ونقابات العمال وتعاونيات المرأة المنتجة/المستهلكة

٥٣ - في عام ٢٠٠٩ نشرت منظمة India Together قصة مثيرة لامرأتين من الريف في منطقة نائية من الهند "تمارسان نشاط زراعة سليمة بيئياً تحافظ على صحة التربة وتقتصد في استخدام الماء الثمين وتخلو من الآفات الزراعية". فقد قامت باستحداث وسائل للزراعة العضوية التي لا تستخدم حتى قطرة واحدة من مياه الري أو أي قدر من الأسمدة الكيميائية والمبيدات، ومع ذلك فقد حققنا فائضاً في الإنتاج. وإلى جانب قيامهما بتدريب النساء في أكثر من ٧٠ قرية على استخدام هذا النوع من أساليب الزراعة، تعمل هاتان المرأتان مع جمعية ديكان الإنمائية لمساعدة النساء على إنشاء جمعيات نسائية "تحدد بنفسها نوع محصولها وتنشئ مصارف حبوب مجتمعية تتولى جمع فائض الإنتاج وتبيعه بأسعار أقل من أسعار السوق إلى الأعضاء في هذه الجمعيات الذين يعيشون دون خط الفقر أو الذين لا يملكون أرضاً أو الذين لم يتمكنوا من زراعة محاصيل كافية"^(٣٥).

جيم - التشجيع على الزراعة النظيفة: مكافحة الأغذية السمية والبذور المحورة وراثياً

٥٤ - اتفقت الأطراف في اتفاقية ستكهولم المتعلقة بالملوثات العضوية الثابتة^(٣٦) على أن يقتصر استخدام المواد الكيميائية الضارة، لأغراض "سليمة بيئياً"^(٣٧) ومنع إنتاج واستخدام مبيدات الآفات أو المواد الكيميائية الصناعية الحاوية على ملوثات عضوية

(٣٣) انظر www.apwld.org/aboutus.htm و www.apwld.org/riw.htm.

(٣٤) Global Hunger Index: The Challenge of Hunger 2008 (<http://ifpri.org/pubs/cp/ghi08.pdf>)

(٣٥) هناك ما مجموعه ٥٠٠ امرأة عضو في جمعية ديكان الإنمائية وهن عضوات أيضاً في جمعيات نسائية مختلفة. انظر Keya Acharya, "Good food, Indian-Style," India Together, March 2009 (www.indiatogether.org/2009/mar/agr-ddsfood.htm)

(٣٦) دخلت الاتفاقية حيز النفاذ في أيار/مايو ٢٠٠٤. وحتى شباط/فبراير ٢٠٠٩، كان عدد الدول الأطراف فيها ١٦٢ دولة وعدد الموقعين عليها ١٥٢.

(٣٧) مثل استخدام مبيد ثنائي كلورو ثنائي فينيل ثلاثي كلورو الإينان (مادة الد. د. ت.) لمكافحة الملاريا فقط.

ثابتة^(٣٨). وقد كان لشبكات دولية مثل شبكة العمل في مجال مبيدات الآفات^(٣٩) والشبكة الدولية للقضاء على الملوثات العضوية العسيرة التحلل^(٤٠) تأثير هائل في الحد من استخدام المواد الكيميائية التي تضر بإمدادات الأغذية في العالم.

٥٥ - كما تبذل جهود للحد من استخدام البذور المحورة وراثياً. فقد جعلت اليابان من الاختبار الصحي للأغذية المحورة وراثياً أمراً إلزامياً بحلول نيسان/أبريل ٢٠٠١^(٤١) وثبت بالفعل أن تنفيذ متطلبات وضع بطاقات على الأغذية لبيان أنها غير محولة وراثياً وتنفيذ اللوائح الحكومية في بلدان مثل النمسا وإيطاليا وألمانيا، كان فعالاً تماماً^(٤٢). وفي عام ٢٠٠٩، أعلنت آيرلندا عن خطط لحظر زراعة النباتات المحورة وراثياً واستحداث إجراء اختياري يتمثل في لصق بطاقات تبين أن المنتج غير محمول وراثياً^(٤٣) وأعلنت فرنسا أنها ستضع خطراً لوضع هذه البطاقات الاختيارية التي تشير إلى خلو المنتج من التحوير الوراثي وذلك لمساعدة منتجي الزراعة التقليدية على تمييز منتجاتهم في الأسواق^(٤٤). كما قدمت النمسا

(٣٨) شرع في البرنامج العالمي لرصد الملوثات العضوية الثابتة من أجل وضع إرشادات بشأن أخذ عينات من الملوثات العضوية الثابتة وتحليلها، وإجراءات QA/QC، ومعالجة البيانات ونشرها، وتقييم البيانات. انظر الموقع الشبكي www.pops.int/documents/convtext/convtext_en.pdf، الذي يتضمن فريق مناقشة إلكترونية يتناول قضايا رصد الملوثات (تشترك فيه البرامج والمختبرات القائمة وتتقاسم خبراتها. انظر أيضاً www.chem.unep.ch/gmn/default.htm).

(٣٩) تضم أكثر من ٦٠٠ مشارك من مؤسسات وأفراد من أكثر من ٩٠ بلداً يعملون من أجل الاستعاضة عن استخدام المبيدات الخطرة واستخدام بدائل لها تكون سليمة بيئياً وعادلة اجتماعياً. انظر أيضاً www.pan-international.org.

(٤٠) تضم أكثر من ٧٠٠ منظمة من منظمات المصلحة العامة تعمل معاً للقضاء على الملوثات العضوية الثابتة وذلك على نحو سريع لكن منصف اجتماعياً. انظر www.ipen.org.

(٤١) D. Whitman, "Genetically modified foods: harmful or helpful?", *ProQuest*, April 2000 (www.csa.com/discoveryguides/gmfood/overview.php).

(٤٢) منذ أن بدأت ألمانيا في أيار/مايو ٢٠٠٨ العمل بإجراء وضع بطاقات "Ohne Gentechnik" تدل على أن المنتجات غير محورة وراثياً فيما يتعلق بمنتجات اللحوم والأسماك والدجاج والبيض ومنتجات الألبان، ازدادت مبيعات حليب الحيوانات المغذاة بأغذية غير محورة وراثياً، زيادة هائلة. انظر GN-Free، نشرة صحفية، آيرلندا تعتمد سياسة المنطقة الخالية من التحوير الوراثي، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ (www.gmfreeireland.org/press/GMFI45.pdf).

(٤٣) ويتضمن ذلك اللحوم ولحم الدجاج والبيض والسمك والقواقع ومنتجات الألبان التي يتم إنتاجها دون استخدام الأعلاف المحورة وراثياً.

(٤٤) قدم المجلس الأعلى الجديد لتكنولوجيا البيئة في فرنسا رأياً إلى الحكومة لوضع نظام يتعلق بتحديد معايير خاصة بلصق البطاقات تتجاوز إطار الاتحاد الأوروبي وتسمح لمنتجي المحاصيل ومربي الماشية بتغطية التكاليف العالية المترتبة على عدم استخدام البذور المحورة وراثياً. وقد استجابت الحكومة متعهداً بسن قوانين جديدة بالاستناد إلى توصيات المجلس الأعلى. "France prepares voluntary 'GMO-free' labels"، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ (www.combat-monsanto.co.uk/spip.php?article442).

اقترحاً^(٤٥) شاركت في تقديمه بلغاريا وقبرص واليونان وهنغاريا وآيرلندا ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وسلوفينيا وهولندا، إلى مجلس الاتحاد الأوروبي للسماح للسلطات الوطنية بفرض حظر على المحاصيل المحورة وراثياً^(٤٦). وهناك الآن مئات من المتاجر الرائدة لبيع المنتجات الغذائية (بما في ذلك شركة فري لاند كومبينا وهي أكبر شركة لمنتجات الألبان) وعشرات من المتاجر الرائدة للبيع بالتجزئة (بما فيها أكبر الشركات كارفور) في أوروبا تقوم بتجهيز أنواع عالية النوعية من اللحوم والأسماك والبيض ولحم الدجاج ومنتجات الألبان دون استخدام أعلاف محورة وراثياً. وقد قامت كبرى شركات صناعة الأغذية والبيع بالتجزئة وشركات التجهيز والتوزيع فضلاً عن المزارعين ومربي المواشي والمستهلكين في الولايات المتحدة الأمريكية بوضع مشروع مشترك يُسمى مشروع عدم استخدام الكائنات المحورة وراثياً^(٤٧).

دال - نظم التعليم والأمن الغذائي، بما في ذلك الوجبات المدرسية وغيرها من نظم مكافحة سوء التغذية والتشجيع على تقديم غذاء صحي

٥٦ - شرعت بوليفيا في عام ٢٠٠٧، كجزء من التزامها باتفاقية حقوق الطفل، في تنفيذ برنامج وطني لخفض معدل سوء التغذية إلى الصفر من أجل مكافحة سوء التغذية، ورصد تغذية وصحة الأطفال وتوزيع مواد غذائية تكميلية. وكجزء من مبادرة "الخطوة الدولية" ومقرها الولايات المتحدة الأمريكية، تم تدريب قرابة ١٥٠٠ امرأة في إطار مشروع *madres vigilantes* "الأم الحريصة"، وقد عدن بعد ذلك إلى مجتمعاتهن لرصد حالة تغذية

(٤٥) ينص الاقتراح على أنه: "نظراً للحالة غير المرضية والموقف السلبي إزاء الكائنات المحورة وراثياً لدى شرائح كبيرة من السكان في العديد من الدول الأعضاء، فقد حان الوقت لإيجاد نهج جديد لمعالجة موضوع السماح باستخدام الكائنات المحورة وراثياً في الزراعة (...). وأسلم حل قانوني يمكن تصوره هو إدخال مجموعة من التعديلات الطفيفة على تشريعات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة، بحيث تنص على حق فرادى الدول الأعضاء في تقييد زراعة المحاصيل المحورة وراثياً المرخص بها، على أرضها، أو حظرها بشكل نهائي". مجلس الاتحاد الأوروبي، "الكائنات المحورة وراثياً: الطريق إلى الأمام - معلومات من وفد النمسا"، ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (<http://register.consilium.europa.eu/pdf/en/09/st11/st11226-re01.en09.pdf>).

(٤٦) وفي وقت لاحق، حظي الاقتراح بدعم بلدان أخرى بما فيها فرنسا وبولندا والبرتغال وألمانيا؛ وتدعم الاقتراح الآن غالبية الدول الأعضاء. انظر GN-Free Ireland، نشرة صحفية "Ireland adopts GM-free zone policy"، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، (www.gmfreeireland.org/press/GMFI45.pdf).

(٤٧) فهي تزود بالفعل بطاقات تشير إلى الخلو من الكائنات المحورة وراثياً لأكثر من ١٠٠٠ منتج غذائي لفرادى المصنعين بالإضافة إلى آلاف من بطاقات منتجات البيع بالتجزئة الخالية من الكائنات المحورة وراثياً. انظر GN-Free Ireland، نشرة صحفية "Ireland adopts GM-free zone policy"، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. انظر أيضاً (www.gmfreeireland.org/press/GMFI45.pdf). انظر أيضاً (www.nongmoproject.org).

الأطفال وتعليم النساء الأخريات ما هو أفضل من العادات الغذائية وأساليب الطهي^(٤٨). ومن شأن هذه البرامج أن تعالج بالتأكيد سوء التغذية والأمراض المترتبة عليه، مثل مرض النوما (انظر A/HRC/AC/3/CRP.3). كما تقوم حكومة بوليفيا، بدعم من برنامج الأغذية العالمي، بإدارة مراكز للأطفال تقدم لهم وجبات الإفطار والغذاء ووجبتين خفيفتين^(٤٩).

٥٧ - وتقوم دائرة الغذاء والتغذية التابعة لوزارة الزراعة في الولايات المتحدة الأمريكية بإدارة البرنامج الوطني لتقديم الوجبات الغذائية في المدارس حيث تقدم "وجبة غذاء يومية متوازنة غذائياً ومنخفضة التكلفة أو مجانية" إلى أكثر من ٣٠,٥ مليون طفل في أكثر من ١٠١ ٠٠٠ مدرسة^(٥٠). كما تطبق الدائرة برنامجاً لتقديم وجبة الإفطار في المدارس^(٥١) وبرنامجاً لتقديم الفواكه والخضروات الطازجة^(٥٢). وقد بذلت بعض الحكومات، بما فيها إيطاليا وفرنسا وجنوب أفريقيا، جهوداً لضمان قيام المدارس بتقديم أغذية عضوية إلى الطلاب^(٥٣).

٥٨ - وتوفر برامج تقديم الوجبات الغذائية في المدارس في البلدان النامية غذاءً صحياً وتحسن من وصول الأطفال إلى التعليم، ومن الاقتصادات الريفية وتساعد المزارعين المحليين. وفي عام ٢٠٠٩، شرع برنامج الشراكة من أجل نماء الطفل (Partnership for Child Development) التابع لكلية Imperial College في لندن في تنفيذ مشروع يرمي إلى مساعدة الحكومات على "تطبيق برامج لتقديم الوجبات الغذائية في المدارس باستخدام الغذاء المنتج محلياً، الأمر الذي

(٤٨) J. Velasco Parisaca and W. Medina, "Bolivia: mothers teaching mothers to combat malnutrition"

IPS News, January 2009 (<http://ipsnews.net/news.asp?idnews=45348>) ويتم تنفيذ برامج مماثلة في

بلدان أخرى. انظر على سبيل المثال Thierry Delvigne-Jean, "Model mothers' work to combat malnutrition in mozambique", آب/أغسطس ٢٠٠٨،

(www.unicef.org/infobycountry/mozambique_45308.html).

(٤٩) تقوم حكومة مقاطعة بوتوسي، على سبيل المثال، بإدارة ٣٦٠ مركزاً في ٣٥ بلدية تقدم الخدمات إلى ٦٠٠ ٧ طفل.

(٥٠) USDA, *The National School Lunch Program*, October 2009 (www.fns.usda.gov/cnd/lunch/); and *Factsheet: The National School Lunch Program*, August 2009 (www.fns.usda.gov/cnd/lunch/AboutLunch/NSLPFactsheet.pdf).

(٥١) USDA, *The School Breakfast Program*, October 2009, <http://www.fns.usda.gov/CND/Breakfast/>

(٥٢) أشارت تقارير إلى أن برنامج الفواكه والخضروات الطازجة قد أثر "تأثيراً إيجابياً على مواقف الطلاب وأفضليتهم وسلوكهم الغذائي". وزارة الزراعة في الولايات المتحدة الأمريكية، تقرير مرحلي عن برنامج الفواكه والخضروات الطازجة: السنتان الماليتان ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨

(www.fns.usda.gov/cnd/ffvp/FFVP_07Report.pdf).

(٥٣) J. Meldrum, "Organic Canteen Food for Better Kids", *Australian Organic Journal*, Winter 2006 (www.bfa.com.au/_files/x06aoj_008-9.pdf).

يضمن للمزارعين المحليين طلبات منتظمة ودخلاً معوّلاً عليه" في مالي ونيجيريا وغانا وملاوي وكينيا^(٥٤).

هاء - التمويل المتناهي الصغر المقدم إلى المرأة الفقيرة

٥٩ - كانت مبادرة غذاء المرأة المزارعة الأفريقية في إطار "برنامج مكافحة الجوع" أول برنامج للتمويل المتناهي الصغر في أفريقيا يستهدف المرأة المنتجة للأغذية، وأول مبادرة نجم عنها إنشاء مصارف ريفية معترف بها رسمياً تملكها وتشغلها المرأة الريفية. وقدم مشروع مكافحة الجوع، منذ إنشائه في عام ١٩٩٩، قروضاً إلى قرابة ٧٥ ٠٠٠ شريكة من النساء الريفيات في إثيوبيا وأوغندا وبنن وبوركينا فاسو والسنغال وغانا وملاوي وموزامبيق. ويعمل الآن ما مجموعه ١٨ مصرفاً ريفياً كمؤسسات مالية ريفية مستقلة تملكها المجتمعات المحلية وتديرها نساء. ودفع المشروع مبالغ تصل في مجموعها إلى ٧,٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة إلى مجتمعات محلية مختلفة كانت نسبة المبالغ التي دفعتها المصارف الريفية ٤٢ في المائة^(٥٥).

٦٠ - ويكفل الصندوق الاستثماري الحدود لتمويل المرأة الكينية (www.kwft.org)، المنشأ في عام ١٩٨١ كأكبر مؤسسة للتمويل المتناهي الصغر تستهدف النساء حصراً وصول النساء منظمات المشاريع إلى الائتمان ويشجع على تعبئة المدخرات في صفوف عضواته البالغ عددهن ١٠٠ ٠٠٠ من سبع مقاطعات في كينيا المؤلفة من ثماني مقاطعات. وبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ كان الصندوق قد قدّم قروضاً نشطة تبلغ في مجموعها ٢٤٧ ٥٣٨ قرصاً.

٦١ - وموقع كيفا (www.kiva.org) هو موقع شبكي يقدم قروضاً متناهية الصغر من شخص إلى شخص ويربط بين الأفراد الذين يقدمون القرض إلى أصحاب المشاريع الريفية في شتى أنحاء العالم، ولا سيما في أفريقيا. ويقوم المقرضون بالاطلاع على المعلومات الشخصية المتعلقة بأصحاب المشاريع والنساء المزارعات، الحملة على هذا الموقع الشبكي، ويقترضونهم الأموال باستخدام بطاقاتهم الائتمانية. ومن ثم يقوم كيفا بتقديم الأموال إلى المستفيدات.

٦٢ - ويوزع مشروع الأغذية والتحويلات النقدية التابع لمؤسسة Concern Worldwide رُزم مساعدة إلى المستفيدات، نصفها في شكل نقدي والنصف الآخر في شكل أغذية حيث

(٥٤) Imperial College London, *Local Farmers in Africa to Benefit from School Meal Programmes*, October 2009

(www3.imperial.ac.uk/newsandeventspggrp/imperialcollege/newssummary/news_15-10-2009-12-20-4).

(٥٥) The Hunger Project, *Microfinance Program in Africa*, November 2009

(www.thp.org/what_we_do/key_initiatives/microfinance/overview)

تُقدم رُزم الغذاء في حال حدوث نقص في الإمدادات في الأسواق المحلية يؤدي إلى عدم تمكن المستفيدين من التحويلات النقدية من الوصول إلى الغذاء. ولمنع السرقة والفساد، يقدم مشروع دوا للتحويلات النقدية الطارئة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ التابع لمؤسسة "Concern Worldwide" "بطاقات ذكية" تعمل ببصمات الأصابع، إلى الأسر المعيشية المستفيدة. وقد تمكن المشروع الذي دام خمسة أشهر وخصّص ٨٨ يوماً للدفع أن يدفع مبالغ قدرها ٥٠٤ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة مستخدماً سيارة رباعية الدفع مصممة خصيصاً لكي تكون مصرفاً متنقلاً^(٥٦).

واو - الممارسات الجيدة المتعلقة بالفقراء في المناطق الحضرية

٦٣- إن مدينة بيلو هوريزونتي هي رابع أكبر المدن في البرازيل، حيث خلصت التقديرات التي أجريت في أوائل التسعينات من القرن الماضي إلى أن ما نسبته ٣٨ في المائة من الأسر^(٥٧) و ٤٤ في المائة من الأطفال فيها يعيشون دون خط الفقر^(٥٨). وقد قامت حكومة هذه المدينة بإنشاء أمانة للبلدية معنية بالإمدادات من أجل وضع سياسة متكاملة لمواجهة مشكلة سوء التغذية والجوع. وتشمل البرامج الموضوع (أ) سياسات تساعد الفقراء من الأسر والأفراد المعرضين للخطر من خلال تكملة استهلاكهم الغذائي؛ (ب) الاشتراك مع موردي الغذاء من القطاع الخاص لإيصال الغذاء إلى مناطق كانت مهملة في السابق من قبل المؤسسات التجارية؛ و(ج) زيادة إنتاج وإمدادات الغذاء من خلال تقديم حوافز تقنية ومالية إلى صغار المنتجين من أجل ربط المنتجين الريفيين بالمستهلكين في المناطق الحضرية^(٥٩). وتولى مجلس مؤلف من ٢٠ عضواً يضم ممثلين من قطاع الحكومة، ونقابات العمال ومنتجي/مستهلكي الأغذية، ومنظمات غير حكومية، إساءة المشورة إلى الأمانة بشأن توجهات المشروع.

٦٤- ويعود قدر كبير من نجاح الأمانة أيضاً إلى لا مركزية البرامج الاجتماعية التي كانت تدار سابقاً على المستوى الاتحادي (فالوجبات المدرسية مثلاً كانت تقدم على هذا النحو). واللامركزية تسمح بتحقيق وفورات (في تكاليف النقل مثلاً) وتتيح مجال الإنتاج أمام

(٥٦) في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وزع البرنامج نقداً مرة كل شهر وخلال خمسة أشهر إلى عدد من المستفيدين بلغ ١٠ ٠٠٠ شخص؛ انظر "When Small Loans Make a Big Difference", June 2008 (www.forbes.com/2008/06/03/kiva-microfinance-uganda-ent-fin-cx_0603whartonkiva.html).

(٥٧) J. R. B. Lopes and S. M. S. Telles, "Caracterização das populações pobres no Brasil e de seu acesso à programas sociais", in Galeazzi, M.A.M., ed., Segurança Alimentar e Cidadania, São Paulo, Mercado das Letras, 1996.

(٥٨) CMCA, Diagnóstico: Criança e Adolescente em Belo Horizonte, Belo Horizonte, PHB, 1994.

(٥٩) C. Rocha, "An integrated program for urban food security: The Case of Belo Horticonte, أيضاً انظر www.brazil.org, 2000.

الموردين المحليين. وأخيراً، فإن ضمان المشاركة والالتزام على المستوى المحلي يؤدي إلى الشعور بالملكية في المجتمعات المحلية لمدينة بيلو هوريزونتي.

رابعاً - سياسات واستراتيجيات مكافحة التمييز

ألف - مسألة الأرض والإصلاح الزراعي

٦٥ - من أجل إعمال الحق في الغذاء إعمالاً كاملاً، ينبغي الاهتمام بالإصلاح الزراعي الذي يعود بالنفع على الفلاحين الذين لا يملكون الأرض وأصحاب الحيازات الصغيرة ويعزز ضمان حيالة الأرض والوصول إليها. وبرامج الإصلاح الزراعي، التي أسهمت بصورة حقيقية في إحداث تغيير جذري، كانت ناجحة للغاية في الحد من الفقر والجوع وعدم المساواة. وقد ثبت الآن أن إتاحة إمكانية الوصول إلى الأرض لغرض الزراعة على نطاق صغير هي أكثر إنتاجاً وأكثر استدامة من الناحيتين البيئية والاجتماعية من النموذج الاقتصادي المفروض حالياً.

٦٦ - وعلى الرغم من إعلان "وفاة" الإصلاح الزراعي في السبعينات، وقلة الجهود التي بذلت لتنفيذ برامج لإصلاح الأراضي في الثمانينات ومطلع التسعينات، فإن إصلاح الأراضي عاد مؤخراً ليحتل مكانة في قائمة الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال الدولي في عام ١٩٩٦ (انظر A/57/356). ففي إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية، شكل إصلاح الأراضي جزءاً أساسياً من الالتزامات المعلن عنها^(٦٠). وفي إعلان المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية الذي نظّمته منظمة الأغذية والزراعة وحكومة البرازيل في آذار/مارس ٢٠٠٦، اعترفت ٩٥ دولة بأن أحد أهم السبل لضمان إعمال الحق في الغذاء هو إجراء إصلاح زراعي مناسب لضمان وصول المجموعات المهمشة والضعيفة إلى الأرض واعتماد أطر قانونية وسياسات للتشجيع على الزراعة التقليدية والأسرية^(٦١).

٦٧ - وقد كان للإصلاح الزراعي في اليابان وجمهورية كوريا ومقاطعة تايوان الصينية والصين وكوبا تأثير كبير على الحد من الفقر والجوع وزيادة النمو الاقتصادي (انظر A/HRC/7/5/Add.3). وفي الهند، كانت الولايات التي سجلت أكبر انخفاض في معدل الفقر في الفترة من عام ١٩٥٨ إلى عام ١٩٩٢ هي تلك التي نفذت الإصلاح الزراعي (انظر E/CN.4/2006/44/Add.2). وبوجه عام، واستناداً إلى الأدلة المتعلقة بالإصلاحات الزراعية التي

(٦٠) منظمة الأغذية والزراعة، تقرير المؤتمر العالمي للأغذية، ١٣-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، WFS 96/REP.

(٦١) منظمة الأغذية والزراعة، C/2006/REP، التذييل زاي.

تمت في أكثر من ٦٠ بلداً منذ عملية الحرب العالمية الثانية، حقق الإصلاح الزراعي نجاحاً عندما أدت الإصلاحات إلى تغيير حقيقي وإلى إعادة توزيع للأراضي الجيدة النوعية على فلاحين لا يملكون الأرض أو فقراء وعندما تم تفكيك هياكل القوة الريفية. وفي وقت أقرب، اختارت حكومة بوليفيا بنجاح الانتقال نحو إصلاح زراعي قائم على إحداث تغيير نوعي حقيقي وعلى إعادة التوزيع (انظر A/HRC/7/5/Add.2).

باء - الترويج لأشكال مختلفة من التعاون والتشارك؛ الشبكات الرأسية والأفقية بين المنتجين والمستهلكين

٦٨ - لمعالجة التفاوتات المتزايدة باضطراب التي سببها النظام التجاري العالمي الحالي، تعمل منظمات المجتمع المدني على تشجيع اعتماد أشكال جديدة للتعاون والتشارك وإنشاء شبكات رأسية وأفقية بين المنتجين والمستهلكين. وأهم حركة في هذا المجال هي حركة السيادة الغذائية.

٦٩ - ومفهوم السيادة الغذائية مفهوم ابتدعته حركة حياة الريف "Via Campesina" في عام ١٩٩٦، استجابة لتحرير التجارة في مجال الزراعة. ومنذ عام ١٩٩٦، حظي المفهوم بتأييد المجتمعات الريفية والحضرية، في الجنوب كما في الشمال. وخلال المحفل العالمي بشأن السيادة الغذائية المعقود في آذار/مارس ٢٠٠٧ في نيلني، بمللي، اعتمد أكثر من ٥٠٠ ممثل عن منظمات للفلاحين/أسر المزارعين وصيادي الأسماك المحترفين والشعوب الأصلية والشعوب التي لا تملك أراض والعمال الريفيين والمهاجرين والرعاة، والمجتمعات الحرجية والنساء والشباب والمستهلكين والحركات البيئية والحضرية، من أكثر من ٨٠ بلداً، إعلان نيلني الذي يُعرّف السيادة الغذائية على النحو التالي:

حق الشعوب في غذاء صحي ومناسب ثقافياً منتج باستخدام أساليب سليمة بيئياً ومستدامة وحققها في تعريف نظمها الغذائية والزراعية. وهو يضع أولئك الذين ينتجون ويوزعون ويستهلكون الغذاء، لا متطلبات الأسواق والشركات، في صميم النظم والسياسات الغذائية (...). والسيادة الغذائية تولي الأولوية للاقتصادات والأسواق المحلية والوطنية وتمكن من مزاولة أنشطة الزراعة من قبل الفلاحين والأسر المزارعة، وأنشطة صيادي الأسماك ورعاة الماشية، وإنتاج الغذاء وتوزيعه واستهلاكه على أساس الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية. والسيادة الغذائية تشجع وجود تجارة شفافة تكفل دخلاً عادلاً لجميع الناس كما تكفل حقوق المستهلكين في التحكم بغذائهم وتغذيتهم.

جيم - حقوق الفلاحين

٧٠ - خلصت ورقة المعلومات الأساسية عن الفلاحين والحق في الغذاء: زمن طويل من التمييز والاستغلال (A/HRC/AC/3/CRP.5)، المقدمة في الدورة الثالثة للجنة الاستشارية، إلى

أن المزارعين الصغار، والأشخاص الذين لا يملكون الأرض، والفلاحين مستأجري الأرض، والعمال الزراعيين والأشخاص الذين يعيشون من الأنشطة التقليدية المتمثلة في صيد الأسماك والصيد البري والرعي هم من بين أكثر الأشخاص تعرضاً للتمييز وأول من يقع ضحية انتهاكات الحق في الغذاء في أنحاء عديدة في العالم.

٧١- وهؤلاء الأشخاص يقعون ضحية العديد من انتهاكات الحق في الغذاء^(٦٢). فكل عام يقع آلاف منهم ضحايا لمصادرة الأرض والإخلاء القسري والتشريد. ويحدث ذلك في حالة الكثيرين منهم نتيجة لأنشطة التعدين وقطع الأشجار وبناء السدود والطرق السريعة أو توسيع نطاق الزراعة الصناعية، وهو وضع قد يصل إلى مستوى لم يُعهد من قبل مع بروز ظاهرة جديدة هي "الاستيلاء على الأراضي على نطاق عالمي". وعندما يتعرض هؤلاء الناس إلى الإخلاء القسري أو التشريد، فإنهم يفقدون أيضاً حقهم في العيش في مجتمعات ريفية تسودها قيم ثقافية وزراعية محلية مثل التضامن. وهم غالباً ما يُستبعدون أيضاً من أسواقهم المحلية بسبب تحرير الأسواق في بلدانهم وبسبب الواردات الرخيصة الآتية من شمال الكرة الأرضية بسبب ممارسات الإغراق، ويفقدون قدرة الحصول على البذور التي تقوم الشركات عبر الوطنية بمصادرتها. وهم عندما يقومون بتنظيم أنفسهم لمواجهة هذه الانتهاكات، كثيراً ما يتم تجريمهم، وإلقاء القبض عليهم بصورة تعسفية واحتجازهم أو الاعتداء عليهم جسدياً من جانب قوات الشرطة الخاصة أو الحكومية، الأمر الذي يشكل انتهاكات أخرى لحقوقهم الأساسية.

٧٢- وقد قضت حركة "حياة الريف" أكثر من ١٠ سنوات وهي تشجب أمام الأمم المتحدة انتهاك حقوق الفلاحين. وبالتعاون مع الشبكة الدولية للمعلومات والأعمال من أجل توفير الغذاء أولاً، قدمت حركة "حياة الريف" تقارير سنوية عن انتهاكات حقوق الفلاحين في الأعوام ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦. وبموازاة ذلك، شاركت الحركة في عملية طويلة لتعريف حقوق الفلاحين. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وبعد سنوات عديدة من التشاور مع المنظمات الأعضاء فيها، اعتمدت الحركة إعلان حقوق الفلاحين - رجالاً ونساءً (انظر المرفق^(٦٣)). وفي عام ٢٠٠٩، عندما دُعيت الحركة إلى دورات مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة لتقديم آرائها حول أزمة الغذاء العالمية وسبل التغلب عليها، كان أحد الحلول التي قدمتها هو الإعلان^(٦٤).

(٦٢) انظر C. Golay, "Towards a convention on the rights of peasants", in S. Murphy and A. Paasch, *The Global Food Challenge. Towards a Human Rights Approach to Trade and Investment Policies*, 2009.

(٦٣) متاح بالإسبانية والإنكليزية والفرنسية على الموقع الشبكي www.viacampesina.org.

(٦٤) انظر البيان الذي أدلت به حركة "حياة الريف" أمام الجمعية العامة في ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ على الموقع الشبكي www.viacampesina.org.

٧٣- ويستفيد الفلاحون، شأنهم في ذلك شأن جميع أبناء البشر، من حماية الحقوق المنصوص عليها في الصكوك العالمية لحماية حقوق الإنسان، ولا سيما العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ويوفر العديد من هذه الحقوق حماية كبيرة لحقوق الفلاحين^(٦٥). ولكن من الواضح أن هذه الصكوك لا تزال غير كافية لحماية حقوق الفلاحين حماية كاملة والتصدي للتمييز القائم ضدهم بحكم الأمر الواقع، حيث إنهم تعرضوا تاريخياً للتمييز الاجتماعي في بلدان عديدة وذلك وفقاً لتعريف التمييز المقدم من لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية^(٦٦).

٧٤- ولذلك فإن الإعلان الصادر عن حركة "حياة الريف" هو مثال هام لاستراتيجية لمكافحة التمييز يمكن أن تحسّن حماية الحق في الغذاء. وقد صيغ هذا الإعلان على غرار إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية وهو يقدم في المادة الأولى منه تعريفاً للفلاح، يشمل صغار المزارعين والفلاحين الذين لا يملكون الأراضي والأسر المعيشية غير الزراعية في المناطق الريفية التي يمارس أفرادها أنشطة الصيد والمنتجات الحرفية لبيعها في الأسواق المحلية أو تقديم الخدمات فضلاً عن أسر معيشية ريفية أخرى من صيادين ورعاة وفلاحين يمارسون الزراعة المتنقلة وصيادين وجامعو الثمار وغيرهم من الأشخاص ذوي سبل العيش المختلفة.

٧٥- ويعيد الإعلان الذي اعتمدته حركة "حياة الريف" تأكيد الحق في الحياة وفي التمتع بمستوى معيشي لائق (المادة ٣)؛ والحق في حرية تكوين جمعيات وحرية الرأي والتعبير (المادة ١٢)؛ والحق في الوصول إلى القضاء (المادة ١٣). وهو، فضلاً عن ذلك، يعترف بحقوق جديدة من شأنها أن تعزز حماية الفلاحين من التمييز. وهذه تشمل الحق في الأرض والإقليم (المادة ٤)؛ والحق في الحصول على البذور والمعارف والممارسات الزراعية التقليدية (المادة ٥)؛ والحق في اختيار سبل الإنتاج الزراعي (المادة ٦)؛ والحق في الحصول على المعلومات والتكنولوجيا الزراعية (المادة ٧)؛ وحرية تحديد أسعار وأسواق المنتجات الزراعية (المادة ٨)؛ والحق في حماية القيم الزراعية المحلية (المادة ٩)؛ والحق في التنوع البيولوجي (المادة ١٠)؛ والحق في صون البيئة (المادة ١١).

دال - الحماية القانونية والاجتماعية للمرأة الريفية

٧٦- لقد أحرز تقدم في العقود الأخيرة في مكافحة التمييز ضد المرأة الريفية، بما في ذلك فيما يتعلق بالحق في الغذاء، من خلال وضع صكوك قانونية جديدة. وتنص المادة ٣ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على مادة هامة تحمي حق

(٦٥) انظر C. Golay, *The Rights of Peasants*, CETIM, 2009 (متاح بالإنكليزية والفرنسية والإسبانية على الموقع الشبكي www.cetim.ch/fr/publications_cahiers.php).

(٦٦) التعليق العام رقم ٢٠ بشأن عدم التمييز في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الفقرة ٨.

المرأة في الغذاء، وتكفل تمتع المرأة بهذه الحقوق على قدم المساواة مع الرجل. كما أن حقوق المرأة هي موضع حماية بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. فالمادة ١٤ (ز) على سبيل المثال تقتضي معاملة المرأة معاملة متساوية في مشاريع إصلاح الأراضي والإصلاح الزراعي؛ وتكفل المادة ١٦ (ح) تساوي حقوق الرجال والنساء فيما يتعلق بحيازة الممتلكات. وتوفر الأحكام المتعلقة بالمساواة وعدم التمييز الواردة في الصكوك القانونية الدولية، بما في ذلك اتفاقيات منظمة العمل الدولية، حماية لحقوق المرأة بموجب القانون^(٦٧).

٧٧- وعلى المستوى الإقليمي، تكمن أهم حماية لحق المرأة الريفية في الغذاء في بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الخاص بحقوق المرأة في أفريقيا. وقد تلت هذه التطورات القانونية على المستويين الدولي والإقليمي زيادة في الحماية القانونية على المستوى الوطني. فهناك دساتير وقوانين عديدة تحظر التمييز ضد المرأة وتنص على مساواة المرأة في الوصول إلى الغذاء والمساعدة الاجتماعية والموارد الإنتاجية. ومن المراجع المفيدة فيما يتعلق بحق المرأة في الغذاء في إطار نُظم قانونية مختلفة في شتى أنحاء العالم وثيقتان نشرتهما منظمة الأغذية والزراعة الأولى بعنوان "نوع الجنس والقانون - حقوق المرأة في الزراعة" (٢٠٠٢)، والثانية بعنوان "المرأة والحق في الغذاء. القانون الدولي وممارسة الدول" (٢٠٠٨). كما أن الإعلان المتعلق بحقوق الفلاحين، نساءً ورجالاً، الذي اعتمدته حركة "حياة الريف" يقترح تطورات جديدة هامة لحماية حقوق المرأة الريفية.

هاء - الحماية القانونية والاجتماعية لمجموعات ضعيفة أخرى معرضة لخطر الجوع وما يترتب عليه من آثار أخرى على حقوق الإنسان

٧٨- إن الأطفال والسكان الأصليين، هم من بين أكثر المجموعات تعرضاً للجوع وسوء التغذية (انظر أعلاه). وليس من المستغرب أن يكون تعرض هذه المجموعة بشدة للجوع وسوء التغذية قد دفع الدول إلى توفير الحماية القانونية لها على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية.

٧٩- واتفاقية حقوق الطفل هي أهم معاهدة دولية لحقوق الإنسان تستهدف على وجه التحديد حماية حقوق الطفل والنهوض بها، بما في ذلك حق الطفل في الغذاء. فالمادة ٢٧ تعترف بحق كل طفل في التمتع بمستوى معيشي ملائم لنموه البدني والعقلي والروحي والمعنوي والاجتماعي. وتنص المادة ٢٤ على أن تتخذ الدول الأطراف التدابير المناسبة

(٦٧) من الأمثلة على ذلك اتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالتمييز في العمالة والمهن (الاتفاقية رقم ١١١) لعام ١٩٥٨، واتفاقية منظمة العمل الدولية لعام ١٩٥١ بشأن تساوي أجور العمال والعاملات عن العمل ذي القيمة المتساوية (اتفاقية رقم ١٠٠).

لمكافحة الأمراض وسوء التغذية بوسائل منها تطبيق التكنولوجيا المتاحة بسهولة وتوفير ما يكفي من الطعام المغذي ومياه الشرب النقية.

٨٠- وعلى المستوى الإقليمي، يتمثل أهم صك لحقوق الإنسان يحمي حقوق الطفل في الغذاء في الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه الذي التزمت فيه الدول الأفريقية بـ "توفير الغذاء الكافي والماء الصالح للشرب" (المادة ١٤). كما التزمت، بأن تتخذ، وفقاً للوسائل المتاحة لديها، جميع التدابير المناسبة لمساعدة الآباء وغيرهم من الأشخاص المسؤولين عن رعاية الطفل والقيام، عند الضرورة، بتوفير المساعدة المادية وبرامج الدعم، خاصة فيما يتعلق بالتغذية (المادة ٢٠).

٨١- وقد أدى الاعتراف بحق الطفل في الغذاء على المستويين الدولي والإقليمي إلى زيادة توفير الحماية القانونية بموجب القوانين المحلية. وهناك دساتير عديدة في العالم تعترف اليوم بالحق في الغذاء، بما فيها دساتير البرازيل وكولومبيا وغواتيمالا وباراغواي وجنوب أفريقيا. وقد أدرج حق الطفل في الغذاء في قوانين وطنية عديدة. ففي البرازيل على سبيل المثال، يعترف قانون الطفل والمراهق اعترافاً واضحاً بحق جميع الأطفال والمراهقين في التغذية.

٨٢- وحتى وقت قريب، كان الإطار الدولي لحماية حقوق الشعوب الأصلية ضعيفاً نسبياً، حيث لم يكن هناك إلا صك دولي واحد يوفر حماية خاصة، ألا وهو اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩. ولهذا الاتفاقية أهميتها بالنسبة لحماية حق الشعوب الأصلية في الغذاء؛ حيث تنص المواد من ١٣ إلى ١٧ منها على توفير حماية خاصة لحقوق الشعوب الأصلية في الأراضي والأقاليم وحقوقها في المشاركة في استخدام وإدارة وصون هذه الموارد، وتشترط مشاركتها ومشاورتها قبل أن يتم أي استغلال للموارد الموجودة على أراضيها، وتحظر تشريد المجتمعات المحلية للسكان الأصليين.

٨٣- وفي معرض معالجة مسألة تعرض السكان الأصليين للخطر بصورة مستمرة على الرغم من وجود إطار قانوني، اعتمد مجلس حقوق الإنسان في دورته الأولى إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية (القرار ٢/٢٠٠٦، المرفق)؛ ثم اعتمدت الجمعية العامة هذا الإعلان في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، ويتعلق هذا الإعلان بصفة خاصة بالحق في الغذاء. وهو يعترف بحق الشعوب الأصلية في تقرير المصير وحقوقها في الأرض والموارد، ويسلم بالمظالم التي حدثت على مر الزمان نتيجة للاستعمار ولكنه يتصدى أيضاً للتهديدات المعاصرة التي تطرحها العولمة الاقتصادية، ويوفر الحماية للمعارف التقليدية والتنوع البيولوجية والموارد الجينية ويضع حدوداً للأنشطة التي تقوم بها أطراف ثالثة على أقاليم المجتمعات الأصلية دون رضاها. وهذا الصك الجديد، وإن لم يكن في شكل معاهدة، يشكل أداة جديدة هامة يمكن للشعوب الأصلية أن تستخدمها للمطالبة بحقوقها، بما في ذلك حقها في الغذاء والتماس سبل انتصاف مناسبة في حالة الانتهاكات. وقد كان هذا الإعلان منذ اعتماده في عام ٢٠٠٧

مصدر إلهام لدساتير جديدة كما حدث في بوليفيا وإكوادور؛ وقد أدمج الإعلان كله أو جزء منه في القوانين الوطنية.

خامساً - الاستنتاجات

٨٤- إن حالة التفاوتات القائمة بين المناطق في العالم وتعرض أشد الناس فقراً في البلدان النامية للخطر قد أخذت تتفاقم نتيجة لثلاث أزمات متزامنة: أزمة الغذاء والأزمة الاقتصادية والأزمة البيئية. فلأول مرة في التاريخ، يعاني أكثر من مليار شخص في شتى أنحاء العالم من نقص في التغذية. والأشخاص الأكثر تعرضاً للجوع وسوء التغذية هم أفراد الأسر الريفية الفقيرة، والفقراء من سكان الحضر، والنساء والأطفال، واللاجئون والسكان الأصليون وغيرهم من الأقليات. فمعظم هؤلاء الأشخاص هم من الجياع لأنهم يعانون من أشكال تمييز متعددة.

٨٥- وفي هذه الدراسة، حُدد عدد من الممارسات الجيدة، كما حُددت سياسات واستراتيجيات لمكافحة التمييز في سياق الحق في الغذاء. ولتحسين أعمال الحق في الغذاء ومكافحة التمييز، ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام إلى الإصلاح الزراعي الذي يعود بالفائدة على أصحاب الحيازات الصغيرة ويشجع على ضمان حيازة الملكية والوصول إلى الأرض، بما في ذلك لصالح المرأة. كما أن هناك حاجة ملحة لضمان رسم سياسات الحكومة على نحو متقن بما فيه الكفاية لتلبية احتياجات أضعف السكان الذين يعيشون في كل من المناطق الريفية والحضرية، بمن فيهم الأطفال. وهذه السياسات والإصلاحات يجب أن تُصمّم بمشاركة أضعف الفئات السكانية ومنظمات المجتمع المدني. ومفهوم السيادة الغذائية يقدم شكلاً جديداً هاماً من أشكال التعاون والمشاركة بين المنتجين والمستهلكين.

٨٦- ومن أهم التطورات الجديدة في مجال الحماية من التمييز في سياق الحق في الغذاء ما تمثل في اعتماد حركة "حياة الريف" في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ إعلان حقوق الفلاحين نساءً ورجالاً. وقد تزايدت أهمية التحليل الذي أجراه واضعو الإعلان منذ أزمة الغذاء العالمية. وتعتقد اللجنة الاستشارية أن الأوان قد آن لإجراء دراسة أولية عن فحوى وأهمية صك جديد ممكن بشأن حقوق الفلاحين وغيرهم من الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية، بمن فيهم من يمارسون أنشطة صيد الأسماك التقليدي والصيد البري والرعي. ولذلك فإنها ترحب من مجلس حقوق الإنسان أن يطلب من اللجنة الاستشارية إجراء مثل هذه الدراسة الأولية.

Annex

Declaration of Rights of Peasants - Women and Men

Document adopted by the Via Campesina International Coordinating Committee in Seoul, March 2009

Peasants of the World need an International Convention on the Rights of Peasants,

I. Introduction

Almost half of the people in the world are peasants. Even in the high-tech world, people eat food produced by peasants. Small-scale agriculture is not just an economic activity; it means life for many people. The security of the population depends on the well-being of peasants and sustainable agriculture. To protect human life it is important to respect, protect and fulfil the rights of the peasants. In reality, the ongoing violations of peasants' rights threaten human life.

II. Violations of Peasants' Rights

Millions of peasants have been forced to leave their farmland because of land grabs facilitated by national policies and/or the military. Land is taken away from peasants for the development of large industrial or infrastructure projects, extracting industries like mining, tourist resorts, special economic zones, supermarkets and plantations for cash crops. As a result, land is increasingly concentrated in a few hands.

States neglect the farm sector and peasants receive inadequate income from their agriculture production.

Monocultures for the production of agrofuels and other industrial uses are promoted in favor of agribusiness and transnational capital; this has devastating impacts on forests, water, the environment and the economic and social life of peasants.

There is an increasing militarization and a number of armed conflicts in rural areas with severe impacts on the full realization of civil rights of peasants.

As they lose their land, communities also lose their forms of self-government, sovereignty and cultural identity.

Food is increasingly used for speculation purposes.

The peasants' struggle is criminalised.

Slave labor, forced labor and child labor are still found in rural areas.

Women's and children's rights are the most affected. Women are victims of psychological, physical and economic violence. They are discriminated in their access to land and productive resources, and marginalized in decision making.

Peasants have lost many local seeds. Biodiversity is destroyed by the use of chemical fertilizers, hybrid seeds and genetically modified organisms developed by the transnational corporations.

Access to health services and to education is decreasing in rural areas and peasants' political role in society is undermined.

As a result of these violations of peasants' rights, today millions of peasants live in hunger and suffer malnutrition. This is not because there is not enough food in the world, but because food resources are dominated by transnational corporations. Peasants are forced to produce for export instead of producing food for their communities.

III. The policies of neo-liberalism worsen the violations of Peasants' Rights

The violations of peasants' rights are on the rise because of the implementation of neoliberal policies promoted by the World Trade Organisation, Free Trade Agreements (FTAs), other institutions and many governments in the North as well as in the South. The WTO and FTAs force the opening of markets and prevent countries from protecting and supporting their domestic agriculture. They push for the deregulation in the agriculture sector.

Governments of developed countries and transnational corporations are responsible for trade dumping practices. Cheap subsidised food floods local markets thus forcing peasants out of business.

The WTO and other institutions force the introduction of food such as GMOs and the unsafe use of growth hormones in meat production. Meanwhile, they prohibit the marketing of healthy products produced by peasants through sanitary barriers.

The International Monetary Fund (IMF) has implemented structural adjustment programs (SAPs) leading to massive cuts in subsidies for agriculture and social services. Countries have been forced to privatize state companies and to dismantle support mechanisms in the agricultural sector.

National and international policies directly or indirectly give priority to transnational corporations or food production and trade. TNCs also practice biopiracy and destroy genetic resources and biodiversity cultivated by peasants. The capitalist logic of accumulation has dismantled peasant agriculture.

IV. The struggle of the Peasants to uphold and protect their Rights

Facing these realities, peasants all over the world are struggling to live. All over the world, thousands of peasant leaders are being arrested because they are fighting to protect their rights and livelihood. They are being brought to court by unfair justice systems, incidents of massacre, extrajudicial killings, arbitrary arrests and detention, and political persecution and harassment are common.

The global food crisis in 2008 precipitated and exacerbated by policies and transnational corporations (which unilaterally act according to their own self-interest) clearly shows the failure in promoting, respecting, protecting and fulfilling the rights of peasants. This affects all people in the world, in developed and developing countries. While peasants work hard

to ensure the sustainability of seeds and food, the violation of the rights of peasants damages the world's capability to feed itself.

The struggle of the Peasants is fully applicable to the framework of international human rights which includes instruments, and thematic mechanisms of the Human Rights Council, that address the right to food, housing rights, access to water, right to health, human rights defenders, indigenous peoples, racism and racial discrimination, women's rights. These international instruments of the UN do not completely cover nor prevent human rights violations, especially the rights of the peasants. We see some limitations in the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights (ICESCR) as an instrument to protect peasants' right. Also, the Charter of the Peasant- produced by the UN in 1978, was not able to protect peasants from international liberalization policies. The other international conventions, which also deal with peasants' rights, can not be implemented either. These conventions include: ILO Convention 169, Clause 8-J Convention on Biodiversity, Point 14.60 Agenda 21, and Cartagena Protocol.

V. The Peasants need an International Convention on the Rights of Peasants

Because of the limitations of those conventions and resolutions, it is important to create an international instrument to respect, protect, fulfil, and uphold peasants' rights -- the International Convention on the Rights of Peasants (ICRP). There are already conventions to protect vulnerable groups of people, such as indigenous peoples, women, children and migrant workers. The ICRP will articulate the values of the rights of peasants, which will have to be respected, protected and fulfilled by governments and international institutions. The ICRP will be supplemented by optional protocols to ensure its implementation.

During the Regional Conference on Peasants' Rights in April 2002, Via Campesina formulated the Declaration of the Rights of Peasants through the process of a series of activities, including the Workshop on Peasants' Rights in Medan North Sumatra on 2000, the Conference of Agrarian Reform in Jakarta April 2001, the Regional Conference on Peasants' Rights held in Jakarta in April 2002 and the International Conference of Via Campesina also held in Jakarta, in June 2008. The text of the declaration is attached to this document. It should form the basis of the ICRP, to be elaborated by the United Nations, with the full participation of Via Campesina and other representatives of civil society.

We are looking forward to the support of the people who are concerned with the peasants' struggle and the promotion and protection of the rights of peasants.

Declaration of Rights of Peasants, Women and Men

Peasants of the World need an International Declaration on the Rights of Peasants

The Declaration,

Affirming that peasants, men and women, are equal to all other people and, in the exercise of their rights, should be free from any form of discrimination, including discrimination based on race, color, sex, language, religion, political or other opinion, national or social origin, property, wealth, birth or other status,

Acknowledging that the Universal Declaration of Human Rights, the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights and the International Covenant on Civil and Political Rights, as well as the Vienna Declaration and Program of Action, affirm the universality, indivisibility and interdependence of all human rights, civil, cultural, economic, political and social,

Emphasizing that in the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights, States have undertaken to ensure the realization of the right to an adequate standard of living for ourselves and our family, including the right to food, and our right to be free from hunger through the genuine agrarian reform,

Emphasizing that according to the United Nations Declaration on the Rights of Indigenous Peoples, all Indigenous peoples, including peasants, have the right to self-determination and that by virtue of that right they freely determine their political status and freely pursue their economic, social and cultural development, having the right to autonomy or self-government in matters relating to their internal and local affairs, as well as ways and means for financing their autonomous functions,

Recalling that many peasants all over the world have fought throughout history for the recognition of the rights of peasants and for just and free societies,

Considering that the current agricultural conditions threaten the lives of peasants, worsening the environment, decreasing peasants' productivity and decreasing the livelihood of the peasants,

Considering that peasants' conditions are worsening because of governments' exclusion of peasants from policy decision making, because of the use of military, and/or paramilitary groups to displace peasants and allowing transnational corporations to exploit natural resources,

Considering that capitalist globalization imposed through some international agreements has had a strong negative impact on the peasant sector,

Considering that peasants struggle with their own resources and with other groups who support the peasants' demands for life, environmental protection and increasing productivity,

Considering the increasing concentration of the food systems in the world in the hands of few transnational corporations,

Considering that peasants constitute a specific social group which is vulnerable so that the realization of the rights of peasants require special measures to truly respect, protect and fulfil the human rights of peasants enshrined in international human rights law,

Acknowledging that small-scale peasant agriculture, fishing, livestock rearing can contribute to mitigate the climate crisis and to secure a sustainable food production for all,

Reminding States to comply with and effectively implement all their obligations as they apply to peasants under international instruments, in particular those related to human rights, in consultation and cooperation with the peasants,

Believing that this Declaration is an essential step forward the recognition, promotion and protection of the rights and freedoms of peasants, including the elaboration and adoption of an International Convention on the Rights of Peasants,

Recognizing and reaffirming that peasants are entitled without discrimination to all human rights recognized in international law,

Solemnly adopts the following Declaration on the Rights of Peasants:

Article I

Definition of peasants: rights holders

A peasant is a man or woman of the land, who has a direct and special relationship with the land and nature through the production of food and/or other agricultural products. Peasants work the land themselves, rely above all on family labour and other small-scale forms of organizing labour. Peasants are traditionally embedded in their local communities and they take care of local landscapes and of agro-ecological systems.

The term peasant can apply to any person engaged in agriculture, cattle-raising, pastoralism, handicrafts-related to agriculture or a related occupation in a rural area. This includes Indigenous people working on the land.

The term peasant also applies to landless. According to the UN Food and Agriculture Organization (FAO 1984) definition^[1], the following categories of people are considered to be landless and are likely to face difficulties in ensuring their livelihood: 1. Agricultural labour households with little or no land; 2. Non-agricultural households in rural areas, with little or no land, whose members are engaged in various activities such as fishing, making crafts for the local market, or providing services; 3. Other rural households of pastoralists, nomads, peasants practising shifting cultivation, hunters and gatherers, and people with similar livelihoods.

Article II

Rights of peasants

1. Women peasants and men peasants have equal rights.
2. Peasants (women and men) have the right to the full enjoyment, as a collective or as individuals, of all human rights and fundamental freedoms as recognized in the Charter of the United Nations, the Universal Declaration of Human Rights and international human rights law.
3. Peasants (women and men) are free and equal to all other people and individuals and have the right to be free from any kind of discrimination, in the exercise of their rights, in particular to be free from discriminations based on their economic, social and cultural status.
4. Peasants (women and men) have the right to actively participate in policy design, decision making, implementation, and monitoring of any project, program or policy affecting their territories.

Article III

Right to life and to an adequate standard of living

1. Peasants (women and men) have the right to physical integrity, to not be harassed, evicted, persecuted, arbitrarily arrested, and killed for defending their rights.
2. Women peasants have the right to be protected from domestic violence (physical, sexual, verbal and psychological)
3. Women have the right to control their own bodies and to reject the use of their bodies for commercial purposes. All forms of human (women and girls) trafficking are inhuman and have to be condemned.
4. Peasants (women and men) have the right to live in dignity.
5. Peasants (women and men) have the right to adequate, healthy, nutritious, and affordable food, and to maintain their traditional food cultures.
6. Peasants (women and men) have the right to the highest attainable standard of physical and mental health. Therefore, they have the right to have access to health services and medicine, even when they live in remote areas. They also have the right to use and develop traditional medicine.
7. Peasants (women and men) have the right to live a healthy life, and not be affected by the contamination of agrochemicals (such as chemical pesticides and fertilisers that are creating fertility problems and contaminating breast milk).
8. Peasants (women and men) have the right to decide about the number of children they want to have, and about the contraceptive methods they want to use.
9. Peasants (women and men) have the right to the full realization of their sexual and reproductive rights.
10. Peasants (women and men) have the right to safe water, transportation, electricity, communication and leisure.
11. Peasants (women and men) have the right to education and training.
12. Peasants (women and men) have the right to an adequate income to fulfil their basic needs and those of their families.
13. Peasants (women and men) have the right to adequate housing and clothing.
14. Peasants (women and men) have the right to consume their own agricultural production and to use this to satisfy their families' basic needs, and the right to distribute their agriculture production to other people.
15. The right of peasants (women and men) to life and the fulfilment of their basic needs should be protected by the law and by the state, with the assistance and cooperation of others, without discrimination of any kind.

Article IV

Right to land and territory

1. Peasants (women and men) have the right to own land, collectively or individually, for their housing and farming.

2. Peasants (women and men) and their families have the right to toil on their own land, and to produce agricultural products, to rear livestock, to hunt and gather, and to fish in their territories
3. Peasants (women and men) have the right to toil and own the non-productive state land on which they depend for their livelihood.
4. Peasants (women and men) have the right to safe water and adequate sanitation.
5. Peasants (women and men) have the right to water for irrigation and agricultural production in sustainable production systems controlled by local communities.
6. Peasants (women and men) have the right to manage the water resources in their region.
7. Peasants (women and men) have the right to support, by way of facilities, technology and funds, from the state to manage the water resources.
8. Peasants (women and men) have the right to manage, conserve, and benefit from the forests.
9. Peasants (women and men) have the right to reject all kinds of land acquisition and conversion for economic purpose.
10. Peasants (women and men) have the right to security of tenure and not to be forcibly evicted from their lands and territories.
11. Peasants (women and men) have the right to agricultural land that can be irrigated to ensure food sovereignty for growing population.
12. Peasants (women and men) have the right to benefit from land reform. Latifundia must not be allowed. Land has to fulfil its social function. Land ceilings to land ownership should be introduced whenever necessary in order to ensure an equitable access to land.
13. Peasants (women and men) have the right to maintain and strengthen their distinct political, legal, economic, social and cultural institutions, while retaining their right to participate fully, if they so choose, in the political, economic, social and cultural life of the State.

Article V

Right to seeds and traditional agricultural knowledge and practice

1. Peasants (women and men) have the right to determine the varieties of the seeds they want to plant.
2. Peasants (women and men) have the right to reject varieties of the plant which they consider to be dangerous economically, ecologically, and culturally.
3. Peasants (women and men) have the right to reject the industrial model of agriculture.
4. Peasants (women and men) have the right to conserve and develop their local knowledge in agriculture, fishing, livestock rearing.
5. Peasants (women and men) have the right to use the agriculture, fishing, livestock rearing facilities.
6. Peasants (women and men) have the right to choose their own products, varieties, amount, quality and the ways of farming, fishing, livestock rearing, individually or collectively.
7. Peasants (women and men) have the right to use their own technology or the technology they choose guided by the principle of protecting human health and environmental conservation.

8. Peasants (women and men) have the right to grow and develop their peasants varieties and to exchange, to give or to sell their seeds
9. Peasants (women and men) have the right to food sovereignty.

Article VI

Right to means of agricultural production

1. Peasants (women and men) have the right to obtain funds from the State to develop agriculture.
2. Peasants (women and men) should have access to credit for their agricultural activity.
3. Peasants (women and men) have the right to obtain the materials and tools for agriculture.
4. Peasants (women and men) have the right to water for irrigation and agricultural production in sustainable production systems controlled by local communities.
5. Peasants (women and men) have the right to transportation, drying, and storage facilities in marketing their products.
6. Peasants (women and men) have the right to be actively involved in planning, formulating, and deciding on the budget for national and local agriculture.

Article VII

Right to information and agriculture technology

1. Peasants (women and men) have the right to obtain impartial and balanced information about capital, market, policies, prices, technology, etc, related to peasants' needs.
2. Peasants (women and men) have the right to obtain information about national and international policies.
3. Peasants (women and men) have the right to obtain technical assistance, production tools and other appropriate technology to increase their productivity, in ways that respect their social, cultural and ethical values.
4. Peasants (women and men) have the right to full and impartial information about goods and services, and to decide what and how they want to produce and consume.
5. Peasants (women and men) have the right to obtain adequate information at the national and international levels on the preservation of genetic resources.

Article VIII

Freedom to determine price and market for agricultural production

1. Peasants (women and men) have the right to prioritize their agricultural production for their families and societies' needs.
2. Peasants (women and men) have the right to store their production to ensure the satisfaction of their basic needs and those of their families.
3. Peasants (women and men) have the right to foster traditional local markets.
4. Peasants (women and men) have the right to get beneficial price for their production.

5. Peasants (women and men) have the right to determine the price, individually or collectively.
6. Peasants (women and men) have the right to get a fair payment for their work, to fulfil their basic needs and those of their families.
7. Peasants (women and men) have the right to get a fair price for their production.
8. Peasants (women and men) have the right to a fair system of evaluation of the quality of their product, nationally and/or internationally.
9. Peasants (women and men) have the right to develop community-based commercialization systems in order to guarantee food sovereignty.

Article IX

Right to the protection of agriculture values

1. Peasants (women and men) have the right to the recognition and protection of their culture and local agriculture values.
2. Peasants (women and men) have the right to develop and preserve local knowledge in agriculture.
3. Peasants (women and men) have the right to reject interventions that can destroy local agricultural values.
4. Peasants (women and men) have the right to be respected for their spirituality as individuals and as peoples.

Article X

Right to biological diversity

1. Peasants (women and men) have the right to the protection and preservation of biological diversity.
2. Peasants (women and men) have the right to plant, develop and conserve biological diversity, individually or collectively.
3. Peasants (women and men) have the right to reject patents threatening biological diversity, including on plants, food and medicine.
4. Peasants (women and men) have the right to reject intellectual property rights of goods, services, resources and knowledge that are owned, maintained, discovered, developed or produced by the local community. They can not be forced to implement those intellectual property rights.
5. Peasants (women and men), individually or collectively, have the right to maintain, exchange, and preserve genetic and biological diversity as the richness of resources from the local community and the indigenous community.
6. Peasants (women and men) have the right to reject certification mechanisms established by transnational corporations. Local guarantee schemes run by peasants' organizations with government support should be promoted and protected.

Article XI

Right to preserve the environment

1. Peasants (women and men) have the right to a clean and healthy environment.
2. Peasants (women and men) have the right to preserve the environment according to their knowledge.
3. Peasants (women and men) have the right to reject all forms of exploitation which cause environmental damage.
4. Peasants (women and men) have the right to sue and claim compensation for environmental damage.
5. Peasants (women and men) have the right to reparation for ecological debt and the historic and current dispossession of their territories.

Article XII

Freedoms of association, opinion and expression

1. Peasants (women and men) have the right to freedom of association with others, and to express their opinion, in accordance with traditions and culture, including through claims, petitions, and mobilizations, at the local, regional, national and international levels.
2. Peasants (women and men) have the right to form and join independent peasants' organizations, trade unions, cooperatives, or any other organizations or associations, for the protection of their interests.
3. Peasants (women and men), individually or collectively, have the right to expression in their local customs, languages, local culture, religions, cultural literature and local art.
4. Peasants (women and men) have the right not to be criminalized for their claims and struggles.
5. Peasants (women and men) have the right to resist oppression and to resort to peaceful direct action in order to protect their rights

Article XIII

Right to have access to justice

1. Peasants (women and men) have the right to effective remedies in case of violations of their rights. They have the right to a fair justice system, to have effective and non-discriminatory access to courts and to have legal aid.
2. Peasants (women and men) have the right not to be criminalized for their claims and struggles.
3. Peasants (women and men) have the right to be informed and to legal assistance.

To have a proper Convention, there is a need to include chapters/parts on “state obligation” and “monitoring mechanism or mechanisms related to measures”, and other provisions similar to other international conventions.